التمثيل بالشعر عند ابن مالك

يحيى بن عبدالله بن حسن الشريف

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

عميد كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد

ملخص البحث

يتناول البحث ظاهرة التمثيل بالشعر عند ابن مالك الأندلسي، حيث تجلّت لديه كثير من الأبيات الشعرية التي كان يمثّل بها على مختلف قضايا اللغة، متخذا النصوص والآثار السالفة على اختلافها نماذج يعمل على منوالها، وكشف البحث طريقته في هذا التمثيل، وقام ببيان منهجه ودوافعه، وأسبابه مع إيراد ما يدل على ذلك من أبيات ابن مالك، وهي كثيرة تزيد على ستمائة بيت يمكن إرجاعها إلى ما سنراه في البحث من أسباب ودوافع.

وناقش البحث المسائل المختلفة مناقشة دقيقة متعمّقة، وغاص في تعيين مرامي ابن مالك وتوضيح مقاصده، وتأصيل كل ذلك وربطه بأصول الصناعة، وهذا ما تفتقر إليه الدراسات التي تناولت هذه القضية التي توجَّهَ بعضها إلى اتهام ابن مالك بالوضع والصناعة وإحصاء الأبيات وعدها دون ولوج إلى أس وجوهر المسائل، أو الدراسات التي قامت دفاعا عن ابن مالك ومحاولة الدفاع عنه دفاعا تغلب عليه العاطفة، أو محاولة البحث عن نسبة الأبيات وعزوها، وهذا طريق من البحث محفوف بالمخاطر محاط بالمزالق، وهو محاولة أرجو أن يُكتب لها النجاح بما توصلت إليه من نتائج لها من الأهمية ما يليق بمنزلة هذا الإمام الكبير.

إن الخوض في قضايا الاستشهاد أمر شائك متشعّب يصعب استقصاء أبعاده والإحاطة بمنطلقاته، ولكنه يفتح بابا للوقوف على مناهج العلماء فيه، ويتيح مقاربة التصورات والمعايير العلمية التي حكمت هذه القضية، وتبيُّن جانب ثقافي من نتاج العقل العربي.

والاستشهاد عند علماء العربية عملية منهجية مؤسَّسة على إيراد شاهد منظوم أو منثور أو هما معا؛ طلبا للاستدلال والاحتجاج والتقعيد، وينبثق هذا النصّ من ماضٍ قديم يمنحه مشروعية الاحتذاء والاتّباع، فهو نسق ثقافي تضافر على وضعه المجتمع والعرف العلمي والمكونات المعرفية يُفرض على المبدع والمنشئ ليُصهر في ذلك السياق.

وظلت عملية الاستشهاد عند النحاة تدور في فلك إمام النحاة سيبويه والنحاة المتقدّمين لا يتعدونها كثيرا إلا بإضافات يسيرة لا تكاد تذكر؛ إلا ما كان من بعض النحاة ممن كانت لهم مزية استنباط أو مناقشة كالفراء والفارسي وابن جني، فإذا ما وصلنا إلى بداية القرن السابع وجدنا نحويا أعدُّه مرحلة فاصلة في الدراسات اللغوية، ذلكم هو الإمام ابن مالك رحمه الله (٦٠٠-٦٧٢هـ) الذي مارس عملية إحياء نفض فيها الغبار عن نصوص كثيرة جدا بقيت هامدة في ثنايا الكتب والمؤلفات والرسائل، وسجّلتها الصحائف والدواوين والمختارات، فبعثها تدبّ فيها الحياة ضمن قراءة موسوعية أحاطت بالتراث منظومه ومنثوره إلا ما ندر، مشروع يستقري ويستوفي ويتأمّل في مظهر تتجسد فيه الذاتية والجلَد وصبر العلماء، وتتجلّى فيه العبقرية والنبوغ في أوضح صورها، مراعيا في كل ذلك أصول صناعة علوم العربية، وربما لخّص الإمام الشاطبي هذا الصنيع بقوله: «ونحن نعلم أن ابن مالك في كتبه مما يقصد في وضع الألفاظ وضبط القوانين، والتحرُّز من الاعتراض، والتوقّي من تداخل القواعد وانكسار الأصول ما لا يقصده غيره، وقد ظهر بما تقدّم

من ذلك ما يُستحسن ويُستملح، ويُنشِطُ الكَسِلَ، ويُنهِضُ العزائمَ في النظر في هذا النظم خصوصا، وسيأتيك من ذلك ما تقرُّ به عين المنصف من مفيد ومستفيد بحول الله»(١).

ولقد علم ابن مالك ذلك من نفسه فرأيناه يخاطب السلطان الظاهر بيبرس واصفا ذاتهبأنه أعرفُ أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب، وذهب إلى أبعد من ذلك فقدّم لصاحب دمشق أنه أعلم الناس بالعربية والحديث(٢). فما الظنّ بعالم هذا شأنه؛ تناقلت كتب التراجم فضائله، وتواترت الأخبار بتبيان منزلته، وكأني به ممسكا بزمام اللغة منقادة بين يديه، ينظر إليها من علوّ، قارئا مستوعبا، وحافظا واعيا، يُسائل النصوص ويتأمّلها، قرأها بعين النحوي الخبير الذي انكشفت له أسرارها، وإنك لتعجب من هذه القدرة على استحضار الشواهد بأنواعها المختلفة ووضْعها ضمن إطارها القاعدي؛ فتفتقت لديه رؤى جديدة كثيرة، وتكوّنت عنده نظرة مستقلة أثمرت آراء متجردة موضوعية، تنطلق من النصّ لتعود إليه، ويحكمها إطار منهجي لم يغب فيه مكوّن رئيس للدراسات النحوية وهو القياس، ولقد أراد ابن مالك أن تخرج قواعد النحو من إسار المتابعة المبنية على التقليد، فرأيناه يخالف النحويين لا يستثني أحدا، ويرجّح من الآراء ما قوي دليله، ويختار دون تعصب أو تمييز معتمدا قواعد للاختيار يعرضها ويدعم بها اختياراته.

وبعد أن أحكم ابن مالك المسموع، وضبطه أو كاد ذهب يُعمل فيه أصلا نحويا وهو قسيمه (القياس) واستعمله بأكثر من طريقة، وأبرز قياساته في أمثلة شعرية من نظمه تناثرت في كتبه، وتعاورها من بعده النحاة، ولعل الشعر بما امتاز

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٥١٧.

(٢) يُنظر: حُسن المحاضرة ٢/ ٩٧، نفح الطيب ٢/ ٢٢٩.

به من خصائص فارقة له عن غيره من أنماط الكلام، ولكونه ينتمي إلى مجال اللغة، واللغة مجموعة من القوانين التي تواضع عليها أصحابها؛ سواء أكانت ألفاظا أم تراكيب، ثم تأتي قوانين النحو لتُدخل هذه الألفاظ (الدوالّ اللغوية) في علاقات ممكنة محتمَلة، ويقينا أن ابن مالك كان على وعي بما يفعله، فهو على هدي من سابقيه من علماء العربية، فهو حين ينظم أمثلته الشعرية يعرف أنها ضمن إطار قوانين اللغة، ألم يَقُل عبدالقاهر الجرجاني: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتَعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها»(١).

ولما كانت الكثرة الغالبة من قواعد النحو قد اعتُمد فيها على الشعر مصدرا للتقعيد فقد رأى ابن مالك في حركة الشعر مزيّة خاصة عن باقي أنواع الكلام كونه ديوان العرب وفيه الوزن والقافية، ولترابط أجزائه والمعاني التي يحملها فإنه يسهل حفظه ويشيع بين الناس، ويبقى على مر الدهور وتعاقب الأزمان يتداوله الرواة والنّقَلَة، فرام الاتساع وتفريع المسائل قارنا ذلك بأمثلة من شِعره، ومؤسسا ذلك على التأصيل لقضية مهمة يقوم فيها الشاهد الشعري بدور محوري في عملية الاستشهاد على اللغة في مستوياتها المختلفة، وظلّت أمثلته تسير في فلك النصوص المسموعة التي اعتمدها النحاة مصدرا للتقعيد، بل إنه جاوز حدود الاحتجاج زمانا ومكانا وماهية؛ فقاس على قراءات شاذة، وعلى الحديث النبوي، وعلى أشعار بعض المتأخرين، وعلى منثور كلام العرب، وعلى أمثلة النحاة، فتعددتلديه مصادر الأخذ حين ضيّق غيره، وقَوِيَ في نفسه أن يتوسل بالشعر في التمثيل على مختلف المسائل.

(١) دلائل الإعجاز ٨١.

وأتاح له كونه من نحاة الأندلس بما تميزت به مدرستهم من نزعات تجديدية، واتجاه نحو آفاق مختلفة في الدرس اللغوي بداية من القرن السادس الهجري، ومثّل فيها ابن مالك ـ بما انطوت عليه مؤلفاته من مظاهر التجديد والنظر المختلف والريادة ـ حجر الزاوية؛ فلا عجب ولا غرابة أن نرى آراءه ماثلة في آثار المتأخرين، وما زال صداها يتردد إلى اليوم في حالة فريدة؛ حيث كُتب لمؤلفاته القبول والانتشار، وتناولها بالشرح والمناقشة كثير من العلماء في المشرق والمغرب.

ولا يخفى ـ على من عرف مؤلفات ابن مالك كثرةً وتنوعا وغزارة ـ ما يلاقيه الباحث في هذا الموضوع من مشقّة وعنت، لا سيما أنه يدهش القارئ بكثرة الشواهد، والإحاطة بالأقوال، وتداخل النصوص[1]، وبحمد الله فقد كشف البحث عن الخلفية المنهجية والمرجعية التي انطلق منها ابن مالك في إيراده الأبيات المختلفة، واستطاع تبيّن طريقة ومنهج ابن مالك في الاستشهاد والتمثيل، وهذا طريق غير مسلوك، عبره الباحث على ما فيه من مغامرة ومجازفة؛ لكونه يمس جانبا خطيرا ربما حمل غير المدرك لحقيقة هذا التمثيل على اتهام الإمامابن مالك، والقدح في أمانته، والتشكيك في نزاهته، وهي أمور يقع فيها المتعجل غير المستأني، وقد تبدو لمن لا يصبر على النظر والتأمّل في المسائل، وقد كانت هذه القضية محل بحث وجدل كبيرين، ويمكن أن تندرج ضمن الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

١- طه محسن، (١٩٨٣م) (الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك)[2]، وقد تحدّث عن استشهاد ابن مالك بسبعمائة شاهد من القرآن الكريم والحديث النبوي، وأقوال العرب، والشعر وأثنى على توسّعه في

(١) اعتمد البحث جميع تراث ابن مالك الموجود (مخطوطا ومطبوعا).

(٢) منشور في مجلة المجمع العلمي العرقي مج ٣٤، ج٣، ص ص ٢٣١- ٢٥٠.

الاستشهاد، ولكنه أشار إلى أن الأبيات التي لم تَرِدْ في مصادر النحو قبله حوالي المئة، منها ستون تقريبا ردّدها النحاة الذين جاءوا بعده ، ولعله تفرد بذكرها شواهد نحوية.

٢- البدري، نعيم (٢٠١١م) (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي) وهو كتاب مليء بالسباب وفاحش القول، وفيه تجنّ ومغالطات وأخطاء كثيرة، ومما قاله عن ابن مالك: « ... مزوّر كبير ومخترع أكاذيب من الطراز الأوّل، وأنه صنّاع شواهد كان يخترع القاعدة النحوية ويصنع شواهدها معها على نحو يدعو إلى الاستغراب ويثير العجب؛ مستغلا في ذلك قدرة عجيبة على الكذب، وموهبة في نظم الشعر استغلها أسوأ استغلال »[١]. وذكر أنه أحصى ٦٩٦ بيت من الشواهد التي لم ترد في أي مصدر قبل ابن مالك، وأورد المسائل على غير ترتيب، واستدلّ ببعض الأدلة، ولو فصّلت القول في هذا الكتاب وما فيه من أوهام وأخطاء علمية ومنهجية وتكرار لاستغرق كثيرا من البحث، ولكني أوجز فأقول: إن هذه الطريقة لا تليق بالبحث العلمي، وفيها مجانبة للصواب الذي يحتم على صاحبه التزام الحيدة والموضوعية والتجرد للحقيقة، ويمكن أن نردَّ عليه من كلامه فقد كان يشير إلى أن ابن مالك لم يكن بحاجة إلى صناعة الشعر مع وجود الشواهد وأورد كثيرا منها، وأخطر ما في كلامه قوله: إن ابن مالك يصنع القواعد ويصنع معها شواهدها؟ وهذا غير صحيح، ولو أدرك قصد ابن مالك من هذه الأبيات لما قال ما قال، أمّا عِدّة الأبيات فهي لا تُسلّم له فعليها استدراك وتعقّب كثير.

٣- المنصور، فيصل (٢٠١٤م): (تدليس ابن مالك في شواهد الشعر – عرض واحتجاج) الذي قسمه إلى أربعة فصول:

---

(١) ص ٦.

الفصل الأول: أدلّة الوضع في السند والمتن. والذي أراه أن ما ذكره هناك من الأدلّة صحيح وأختلف معه في مصطلح (الوضع) وقد تكلَّف جهده في إثبات هذا الأمر، وقضية أن هناك أبياتا كثيرة لابن مالك في بعض كتبه فهذا أمر محسوم، ولكن الفرق والتباين بيننا في تفسير هذا الصنيع من ابن مالك كما سيبين هذا البحث.

الفصل الثاني: الحكم على ابن مالك، وبيّن فيه أن الحكم لا يخرج عن ثلاثة أمور، الأول: أن يكون ابن مالك قد أوردها على سبيل الاستئناس والتمثيل لا الاحتجاج، والثاني: أن يكون قد كذب فلم يُعرِّف الناس بحقيقة هذه الأبيات وأنه واضعها، والثالث: أن يُسلك فيها مسلك التوسط والاعتدال فيحكم عليه بالتدليس، وذكر أن هذا الرأي هو السديد الذي لا يجوز العدول عنه، وفرّق بين الكذب والتدليس.

وأرى أن هذا إلزام في غير محلّه، وحُكم جائر غلب عليه الاستعجال والتجرؤ على إمام وعالم جهبذ من باحث مبتدئ، وخلَط بين هذه الاحتمالات وأدلّتها، وأقول على سبيل الإجمال أيضا: إن الكذب ليس واردا عليه لأنه لم ينسب بيتا إلى غير قائله، ولم يكذب حين نسب أبياتا لرجل من طيئ، أو نسبها لأحد الفصحاء أو لإمام من أئمة العربية فكل هذا يصدُقُ عليه. أما التدليس فقد حاول إجراء أقوال المحدّثين على ابن مالك ودعا إلى اطّراح جميع هذه الأبيات، وهذا الإسقاط غير صحيح ففرق بين طريقة المحدِّثين والنحاة، ولم يكن لزاما على ابن مالك أن يخبر بهذه الأبيات، كما أنه لم يكن لزاما على من جاء بعده من العلماء إيراد هذه الأبيات؛ حيث أسقطوا كثيرا منها ولم يعتمدوها، ولم يضر شيء في بناء قواعد وقوانين النحو العربي.

الفصل الثالث: أثر الأبيات في النحو، وهو مبحث ضعيف، أورد فيه أمثلة من

اعتمادهم على هذه الأبيات في احتجاجهم أو رَدِّ الأقوال، وأرى أنها مسائل خلافية يمكن أن يُستدل من هذه الأبيات على مذهب ابن مالك في مسألة ما أو ترجيحه لقول، وليس على ابن مالك وزر أن يَستدل بأبياته من جاء بعده للترجيح أو الردّ، على أن المهم هنا هو النظر إلى أصل المسألة فابن مالك ـ كما سيأتي مفصّلا ـ كان يقيس في كلِّ أبياته وله طريقة ونظر عميق يبعد عن إدراك المتعجلين.

الفصل الرابع: مسرد الأبيات التي تفرَّد بها ابن مالك ، وأحصى فيه٦٨٨ بيت من الشعر نسبها إلى الوضع قطعا أو ظنا، وهي كذلك لا تُسلم له جميعها ففيها مستدرك، والغريب أنه يضع من ضمن الأبيات غير المقطوع بوضعها أبياتا نسبها ابن مالك، أو أبياتا لا يتعلق بها استشهاد(١).

٤- السلمي، رفيع (٢٠١٥م): (براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية)(٢) وهو رد على بحث فيصل المنصور بدأه ببيان أنه لم يحرر مصطلح التدليس، وأنه أخطأ في محاولة تطبيقه على صنيع ابن مالك، وأتفقُ معه في كثير مما قال، ثم بدأ ينقض أدلة المنصور، وهي: (التفرُّد، والنسبة، واللفظ) وتعقّب في أولها المنصور بأنه تبين له بالبحث غير المستقصي براءة ابن مالك من ثلاثين بيتا من الأبيات التي جزم المنصور بصناعته لها، وأتفق معه في ثمانية أبيات مما ذكر، وهي ذات الأرقام: ٢، ٩، ١٣، ١٤، ١٧، ٢٢، ٢٥ أما باقي الأبيات فلا أراه إلا متابعا للعيني(٣) الذي وهِمَ في نسبة كثير من الأبيات، ولن أستغرق البحث ببيان ذلك. أمّا ما ذكره في بقية ردِّه فلا أراه قاطعا بنفي أن تكون الأبيات لابن مالك أوردها مورد الأمثلة، وحتى لو استطاع نسبة أو عزو مئة منها فما مصير المئات غيرها؟!.

(١) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٨٣، شرح التسهيل ٣/ ١٠، وينظر: تدليس ابن مالك في شواهد النحو ١٧٥، ١٤٩.

(٢) منشور في العدد السابع من مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ص ص ١٤٩-٢١٠.

(٣) في كتابه (المقاصد النحوية).

٥- العتيبي، تركي بن سهو (١٤٣٢هـ) (قراءة في الشاهد الشعري ـ النحويون واللغويون وصنعة الشعر) وقد سبق المنصور إلى معالجة هذه القضية، ولكنه دعا إلى عدم التعجّل باتهام ابن مالك بالكذب والوضع، وذكر أنه تنبّه منذ وقت مبكّر إلى وجود أبيات في شعر ابن مالك لم يُسبق إلى إيرادها ونسبها إلى طيئ بعبارات مختلفة، وقوي عنده أنه قائلها بأدلة مختلفة، وأوضح أنه لم يكن يوردها على أنها شواهد وإنما أمثلة لتقريب القاعدة وليست دليلا عليها، ولا فرق بينه وبين من يمثّل بنحو: ضرب زيد عمرا إلا أن ابن مالك فضله بأن صاغ المثال شعرا يُحفظ، ضمّنه حكمة ومكارم أخلاق...[1]. وما قاله د. تركي العتيبي هو عينه ما يسعى البحث إلى تأصيله وتفسيره، وتتبُّع طريقة ابن مالك رحمه الله في ذلك، ولا ضير بعد ذلك أن كانت الأبيات ستمائة أو أقل أو أكثر إذا عُرفت الطريقة.

وبعد استعراض هذه الدراسات فإني أشير إلى أن الموضع الذي يمكن أن يكون محل نقد ومراجعة لابن مالك وهو: هل كان فهمه للمسائل صحيحا؟ وينبني عليه القول بصحة أقيسته أو عدم صحتها، والذي ظهر لي من خلال البحث أن ابن مالك كان صاحب علم جمّ ونظر دقيق، يعرف متى يقيس، وعلامَ يقيس، وكان ثقة فيما ينقله، قرأ وفهم، ثم انطلق من أقوال أئمة الفن ليُحدث نقلة تجديدية في المضمون، ورجّح مسائل، وفرّع عنها، وكان في كل ذلك يعتمد أصول الصناعة النحوية، وكانت آراؤه محل نظر ومناقشة المتأخرين، مع اعترافهم بإمامته، واحتفاظهم بمكانته.

وقد قسمت البحث على فصلين:

الفصل الأول (أمثلة ابن مالك الشعرية) وفيه عدد من المباحث: أبيات ابن مالك بين الصناعة والتمثيل، وأمثلة ابن مالك على القضايا النحوية أكثر من

(١) ينظر: قراءة في الشاهد الشعري ـ النحويون واللغويون وصنعة الشعر ١٤- ١٨.

اللغوية والصرفية، والاستغناء ببعض الأمثلة عن الشواهد المعروفة، وتمثيله في بعض مؤلفاته بأبيات والتمثيل بغيرها في أخرى، وموقف بعض النحاة من هذه الأمثلة (أبو حيان والشاطبي مثالا) .

والفصل الثاني (أسباب صناعة الأمثلة الشعرية) وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ذكرت فيه خمسة أسباب شخصية .

المبحث الثاني : وذكرت فيه خمسة دوافع منهجية .

ثم خاتمة اشتملت على أهم النتائج .

تمهيد:

بلغ الإمام ابن مالك (رحمه الله) منزلة عظيمة وشأوا بعيدا في الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية، وطبّقت شهرته الآفاق، وكانت كتبه ومنظوماته محلّاللدرس والشرح والحفظ منذ ألّفها حتى وقت الناس هذا كما نراه اليوم في جامعات الوطن العربي ومعاهد التعليم.

وقد رأيت بالملاحظة أن الشعر الوارد في كتب ابن مالك يستوجب الوقوف، وصادفت هذا الأمر إبان إعداد رسالتي للماجستير حين حقّقت شرحا لأحد مختصرات الكافية[1] وكان هذا الشارح يُورد بعض الأبيات فأبحث عنها في مظانّها من المصادر القديمة فلا أجدها، وأجد أن أوّل من استشهد بها هو ابن مالك ويتابعه شرّاح كتبه وغيرهم من المتأخرين، وأحيانا لا أجدها سوى عند ابن مالك. وكذا لاحظت هذا الأمر عند تدريسي لكتاب (أوضح المسالك) لابن هشام وهو مليء بالأبيات التي تابع فيها المصنف ولا أجد لها عزوا أو نسبة لقائل، فاستوقفتني وأثارت شيئا من انتباهي؛ فعزمت على مراجعة ابن مالك فيها.

على أنني بعد خوض غمار هذا الموضوع وجدت شيئا مما عنّ لي لدى بعض العلماء الذي ربما كان في نفسه ما فيها من هذه الأبيات، إلا أن منزلة ابن مالك لديه ولدى الناس، وكذا غياب كثير من المصادر والمراجع من أيدي الناس آنذاك مما لا يمكن معه القطع بشيء في شأن تلك الأبيات جعلهم يحجمون عن الإفصاح بوجهة نظر صريحة إزاءها، ويمكن أن يكون كلام ابن العماد معبرا عن هذا عندما قال: «كان حافظا لأشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها!»[2].

(١) (بغية العارف على رسالة الوظائف للزبيري ت ٩٩١هـ) حققته عام ١٤١٧هـ.

(٢) شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩، وينظر: بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

وعلى المستوى العملي؛ مستوى التعامل مع هذه الأبيات نتبيّن مثل هذا الموقف المرتاب المتحرّج عند الإمام الشاطبي وهو المعتني بنسبة الشواهد في كتابه القيّم (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) وكذا بعض شراح التسهيل الذين أغفلوا بعض شواهد ابن مالك التي أوردها في شرحه للتسهيل أو للكافية الشافية، هذا الإغفال يشي بشيء من الريبة والتوقّف،ولو أردنا التفصيل في موقف الشاطبي فقد وجدته مرة يصرح فيقول بعد أن أورد ما أنشده الناظم شاهدا على مجيء المفعول لأجله مقترنا بالألف واللام:

لا أقعدُ الجُبنَ عن الهيجاء ولو توالتْ زُمَرُ الأعداء

يقول الشاطبي: «وهذا الشاهد لا أحفظه عن غيره، ولا أعلم قائله»(١)، وقريب منه ما ذكره من أن العبدري أنشده على الجزم بـ(أيّان) قول الشاعر:

أيّان نؤمِنْك تأمنْ غيرنا ومتى لم تطلب الأمن منا لم تزل حذرا

وأنه لم يسمعه من غيره، ولم يره في كتاب من كتب النحويين، ثم رآه بعد ذلك في تكملة شرح التسهيل لابن مؤلفه(٢).

وقوله بعد أن أورد ابن مالك شاهدا على إعمال المصدر المقدّر بـ«أن» أو «ما» والفعل بعد العِلم: «ومثله نادر لا يُبنى على مثله»(٣)، وربما كان الشاطبي أكثر صراحة في رفض الشاهد وعدم الاعتداد به، فمثلا بعد أن أورد قول الشاعر:

خليليّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطِعُ

أعقبه بقوله: «... ومثل هذا لا يقدم على إجازته بغير دليل وسماع يمكن أن يُقاس عليه، أو بنصّ إمام تضمّن القول بالقياس في هذه الأشياء»(٤)، ثم قال:

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٢٨٢.

(٢) الإفادات والإنشادات ١٤٢، وابن المصنف أخذه عن والده ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ١٤٥، النكت ل ٤٧.

(٣) المقاصد الشافية ٤ / ٥٦٠.

(٤) المصدر نفسه ١ / ٥٩٨ فما بعدها، وينظر: ١ / ٦٥٨ منه.

«فإن كان في ذلك قياس فلا عتب، وإن كان ذلك بالقياس النظري فهو غير مسلّم لأمرين...»[1]. فالشاطبي يرى أن ما أُجيز كان بالقياس، وكأن البيت من قبيل التمثيل القياسي، وهذا إيحاء بأن ابن مالك جاء بالبيت من عنده. وألحّ الشاطبي على مثل هذا الأمر عندما قال متحدثا عن إعمال «لا» عمل (ليس)[2]: ومن مثل إعمالها القياسي ما أنشده في الشرح من قول الشاعر:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

وتسرب الشك إلى أبي حيان فتوقّف أيضا عند هذا البيت فقال: «أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته»[3].

والشاطبي في توقّفه أمام شواهد ابن مالك كثيرا ما يقول: وأنشد بيتا أو أبياتا أُخَر لم أقيِّدها[4]، أو: لم أُقيّدها كما أُحِبّ[5]. وربما استشهد على المسألة بشاهد لم يذكره ابن مالك كاستشهاده على إلحاق نون الرفع بالصفات بما أنشده ابن جني وغيره من قول الشاعر[6]:

وما أدري وظني كلُّ ظَنٍّ أمسلمُني إلى قومي شراح

وقبل أن أبدأ في البحث فإن من المستحسن تبيين المقصود بالشاهد والمثال، فالأول له في اللغة معان كثيرة سأتجاوزها إلى المعنى الاصطلاحي، وهو مرتبط بالمعنى اللغوي فالشاهد الشعري كما يعرِّفه الجاحظ: «البيت المستغني بنفسه المشهور الذي يُضرب به المَثَل»[7]. أمّا وظيفته فإنه يُؤتيبه تأكيدا وتطبيقا لقاعدة

(١) السابق ١/ ٥٩٩-٦٠٠.

(٢) السابق ٢/ ٢٤٣، ٢٤٥.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٩٦.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ١٨٦، ٣/ ٤٤، ٤٧٠، ٥٩٠، ٤/ ٥٠، ٨٢، وغيرها.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٤٧٢، ٦٦٦، ٨/ ١٠٨.

(٦) السابق ١/ ٣٤٤- ٣٤٥، وينظر: ٣/ ٥٩٠ منه..

(٧) البيان والتبيين ٢/ ٩

نظرية، وفي هذا يقول الجاحظ أيضا: «أنشدوا مع هذا الخبر شاهدا من الشعر»، وحرّر التهانوي هذا المعنى أكثر فشمل الشاهد عنده القرآن، وكلام العرب الفصحاء، يقول: «الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثال»(١).

أمّا المثال فقد عُرّف بأنه: «مقابلة شيء بشيء هو نظيره، أو وضع شيء ليُحتذَى فيه بما يفعل»(٢)، وهو أعمّ من الشاهد يقول التهانوي عن المثال: «الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة؛ لإيصاله إلى فهم المستفيد كما يقال: الفاعل كذا ومثاله (زيد) في (ضرب زيدٌ)، وهو أعمّ من الشاهد»(٣)، فالعلاقة بينهما علاقة خصوص وعموم فكل شاهد مثال، وليس كل مثال شاهد، والفرق بينهما كما ورد في التعريف السابق على أساس الوظيفة، فالشاهد وظيفته تقريرية وهي الإثبات، والمثال له وظيفة بيانية وهي الإيضاح والإيصال، وقد يؤدي الشاهد وظيفة المثال، وكان هناك التزام بالمصطلح نفسه، فالشاهد يطلق على الشعر القديم والمثال على شعر المتأخرين وفي كلام الجرجاني ما يؤدي هذه اللمحة التمييزية، يقول: «ومن الشاهد في ذلك قول دِعبل»(٤)، ويقول: «ومن المثال البيّن في ذلك قول المتنبي»، على أن التفريق بينهما ينبغي أن يكون نصا فيما يُستشهد به ولا يكون محتملا لغيره، بخلاف المثال فإنه يكفيه كونه محتملا لما أورد لتوضيحه(٥).

(١) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٣/ ٧٧٨.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ١/ ٢٩٦.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٦/ ١٣٤١.

(٤) دلائل الإعجاز ٥٥٥، ١٩٣.

(٥) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٦/ ١٣٤١.

الفصل الأول: أمثلة ابن مالك الشعرية

١-١ أبيات ابن مالك بين الصناعة والتمثيل :

أتاح تتبّع ابن مالك للنصوص وغوصه فيها فرصة سانحة له لكي يشرك المتلقي بتطعيم كتبه بكثير من الأبيات، وكان صدوره عن هذا المخزون الشعري الضخم المنتمي إلى عصور متفاوتة، ووعيه بالحاضر حين أحس بالوقت واقتنع بالتطوير، فأدّاه ذلك إلى محاكاة شواهد وأساليب العربية المختلفة مرتكزا على شمول الاستقراء الذي مكّنه من الاستنباط من الكلّي.

ولئن رأى البعض ما فعله ابن مالك من قبيل الصناعة والوضع فإنني أرى فيه منهجا تجديديا سيأتي بيان أسبابه، فلم يكن ابن مالك ليمثّل ببيت إلا على مسألة رأى ثبوتها إمّا بالسماع الصحيح قلّ أو كثُر، أو القياس عندما تتوافر لديه أركان القياس، ولم يكن ليكذب على شاعر أو ينحل شعرا لغير قائله وهو المعنيّ بالضبط المراعي لأمانة النقل، ومع قلة الحاجة إلى إثبات أمانته ونزاهته إلا أنني سأذكر بعضا من مظاهرها، من مثل بيان حال أمثلة النحاة والإشادة بصنيع سيبويه حين ترك التمثيل على مسألة لم يثبت استعمالها عند العرب الفصحاء يقول: « ... ولذلك لم يمثّل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ (ولكن) وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته... وترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب »(١).

ومن مظاهر ذلك أيضا تحرِّيه في معرفة نسبة الأبيات لمن يُحتج به، فعندماتحدث عن حذف نون الوقاية في «مِن» و «عن» عند لحاق ياء المتكلم لهما، قال:لم يجئ إلا في بيت لا يُعرف قائله...(٢). وكذا الإشارة إلى الأبيات التي هي موضع شك، كقوله عند إنشاد من قال إن بيض النمل خاصة بالظاء بقوله:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.

(٢) التحفة ٢٤٤، وينظر أيضا ٤١٧ منه.

وآية ما تخشاه من ذاك أنه ستُفجأ فيه النمل تحمل بيظها

وزعم أبو سهل أن هذا الشاهد مصنوع(١).

وقال عند حديثه عن إعمال (فَعِل وفَعيل) من أبنية المبالغة بأنه مما تفرد به سيبويه،ولم يحتجّ إلا ببيت قيل إنه من شعر من لا يُحتج به، وقيل: إنّ ابن المقفّع وضعه، وهو:

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ ما ليس مُنجيَه من الأقدار

لكن قد احتُجّ لسيبويه ببيت قاله زيد الخيل(٢)، وذكر بيتين وآية على إعمال (فَعِيْل).

وعندما تحدث عن إلحاق (راحَ وغدا) بالأفعال الناقصة قال: «إلا أني لم أجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا»(٣).

وكذلك كان محترزا في إجازة ما لم يستعمل ويتوقف على حدود المسموع، ومنه أنه عندما تحدث عن إجازة بعضهم العطف بـ«لا» على المنادى قال: «... ولم أرَ ذلك مستعملا في كلام يُحتجُّ به، وممن أنكر استعماله ابن سعدان، وهو من الحُفّاظ المتتبعين الموثوق بهم»(٤). وقال عما تكلّفه بعض المتأخرين من أجازة جعل المضمر بدلا في نحو (يدُ زيدٍ قَطَعْتها إياها) يقول: «ويكفي في ردِّ هذا أن مثله لم تستعمله العرب نثرا ولا نظما»(٥).

وإذا ما عدنا للحديث عن أبيات ابن مالك التي مثّل بها فإنه يغلب عليها كونها أبياتا مفردة مبنيّة على الاستقلال، ويسهل الوصول إلى معناها، تتحقق فيها صحة

(١) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء لابن مالك ١٢.

(٢) التحفة ٣١٦- ٣١٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٢، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٤٨.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٣٣، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٥، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٢.

اللفظ والمعنى انسجاما مع نظر المتقدمين والمتأخرين لهذه القضية، وشِعره في المحصلة شعر تعليمي توافر فيه إيقاع الوزن والقافية ولكنه يخلو من كثير من خصائص الشعر الوجداني أو الغنائي.

ولأنه قد جمع الشاعرية إلى كونه عالما باللغة فقد بدا واضحا سيطرته وتحكمه في قواعد ضبط اللغة بمفرداتها وتراكيبها ودلالاتها فأراد للقاعدة النحوية أن تتحرك في إطار اللغة الشعرية بما قد تحمله من انفعالات ودلالات جديدة تبعدها عن دائرة النثرية المباشرة، يقول هازلت: «إن الشعر موسيقى اللغة»(١)، فيجب أن يُنظر إلى هذه الأبيات في حدود هذا القصد ولا نخرج بها إلى دائرة الاتهام والتشويه غير الصحيح.

ومع أن ابن مالك لم يُرِدْ لتلك الأبيات أن تكون شواهد، ولكنّه لو أراد ذلك فإن له في كلام المتقدمين ما يشفع له، يقول ابن قتيبة في مقام الاعتراض على من يستجيد الشعر السخيف لتقدُّم قائله، ويرذل الشعر الرصين ولا عيب فيه إلا أنه قيل في زمانه أو رأى قائله، يقول: «لم يقصر اللهُ الشعرَ والعلمَ والبلاغةَ على زمن دون زمن، ولا خصّ قوما دون قوم؛ بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كلِّ دهر، وجعل كلَّ قديم حديثا في عصره... فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يُعدُّون محدَثين، وكان أبو عمرو ابن العلاء يقول: لقد كثُر هذا المُحدَث وحسُن حتى لقد هممت بروايته»(٢).

وجعل بعض النُّحاة ما يقوله أبو تمام بمنزلة ما ينقله، وهل كان أبو تمام أعلم باللغة والنحو من ابن مالك؟ الحقيقة أن ابن مالك كما سنرى قد امتلك ناصية اللغة وقواعدها وكانت له طريقة في التمثيل بالشعر استخدمها كثيرا، ولم يُشر

(١) الشعر بين الفنون الجميلة ٣٨.

(٢) الشعر والشعراء ٢٣.

إليها صراحة، ولكنها تظهر للمتأمل والفاحص المدقّق واضحة جليّة، وإليك بعض الأدلة على ذلك(١)، وسأركز على ما لم يذكر في بحثَي د. تركي العتيبي، وفيصل المنصور:

– أن هذه الأبيات عند النظر فيها لا تخرج عن شعر العلماء، وهو كما يذكر ابن قتيبة وابن بسام بيّن التكلّف(٢)، وشعر ابن مالك كما يتبين في الأبيات الواردة في هذا البحث لا تبعد عما ذكره النُّقاد(٣).

ولست هنا بصدد دراسة هذه الأبيات دراسة فنية، ولكني أشير إلى أنها اشتملت على مضامين أخلاقية، أو دينية، أو فلسفية، وكثيرا ما تتناول الزهد، والخير والشر، وما ينبغي للإنسان أن يكون عليه، وما يجب عليه اجتنابه، والحث على بعض مكارم الأخلاق كالكرم والنجدة والصبر، وفيها ربط النتائج بالمقدمات، وقد يكون فيها إشارة إلى بعض الحوادث التاريخية، أو استخدام لبعض الرموز كأسماء بعض أسماء النساء اللاتي تغزل بهن الشعراء (مي، دعد، هند، سعاد)، وهذا الاستخدام ربما أوقع بعض المتأخرين في وهم نسبة أبيات من أمثلة ابن مالك لشعراء ارتبطت بهم هذه الأسماء.

وعلى الرغم من أن هذا الشعر (التعليمي) قد أدى وظيفته في وقت من الأوقات، وكان له إسهامه في التكوين العلمي إبان فترات مختلفة، فإنه يفتقد القيمة الأدبية والفنية بخلوّه من حلاوة الشعر وطلاوته، ضعُفت فيه مقوّمات الشعر كالعاطفة، والخيال، والتصوير، والتجارب الشعورية(٤).

(١) ينظر أيضا: قراءة في الشاهد الشعري ـ النحويون واللغويون وصنعة الشعر ١٤– ١٨، تدليس ابن مالك في شواهد النحو ٢١–٧٣.

(٢) الشعر والشعراء ٢٨، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة للشنتريني ١–٢/ ٨٢٨.

(٣) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي ١/ ٢٥.

(٤) ينظر: الشعر العربي المعاصر لشوقي ضيف ٧٢، اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري لهدّارة ٣٦٧.

– التشابه اللفظي والمعنوي بين الأبيات، ويظهر في نحو قوله:

إن تصرمونا صرمناكم، وإن تصلوا
ملأتم أنفس الأعداء إرهابا
إن تستجيروا أجرناكم وإن تَهنوا
فعندنا لكم الإنجاد مبذول(١)
إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا
منّا معاقل عزٍّ زانها كرم(٢)

ومن هو أظهر منه قوله:

إذا كنتَ تهوى الحمدَ والمجد مُولَعا
بأفعال ذي غيٍّ فلستَ براشد
ما كاليروح ويغدو لاهيا فرِحا
مشمّرا يستديم الحزمَ ذو رَشَد
عممتَهم بالندى حتى غواتُهُمُ
فكُنتَ مالكَ ذي غيٍّ وذي رَشَد
لَغَيرُ مغتبطٍ مُغرى بطوع هوًى
ونادمٍ مولع بالحزم والرّشَد(٣)

– تكرار ألفاظ بعينها في أمثلته الشعرية، وسبق شيء منه، ومن ذلك كلمة (خليلي) بصيغتي المفرد والمثنى، يقول:

(١) البيتان في شواهد التوضيح ١٦.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤.
(٣) تنظر على الترتيب في شرح التسهيل: ١/ ١٠٤، ٢٠١، ٣/ ١٦٧، ٢٠٧.

عـهـدت خـلـيـلي نـفـعه مـتـتـابع

فـإن كـنت إياه فـإياه كن حـقّـا[1]

كلا أخي وخـلـيـلي واجـدَي عـضُـدا

في الـنـــــائبات وإلمام الملمّات[2]

خـلـيـليّ ما إن أنـتـمـا الـصـادقا الـهـوى

إذا خـفـتـمـــــا فيه عـذولا وواشـيـا

خـلـيـليّ لا تـهـلك نـفـوسـكـمـا أسى

فـإن لـهـمـا فـيـمـا دُهـيت به أسـا

خـلـيـليّ مـا واف بـعـهـدي أنـتـمـا

إذا لم تـكـونـا لي عـلـى من أقـاطع

خـلـيـلي خـلـيـلي دون ريب وربمـا

ألانَ امـــرؤ قـــولا فـــظُنّ خـــلـــيلا

خـلـيـليّ هل طبّ فـإني وأنـتـمـا

وإن لم تـبـوحـــــا بـالـهـوى دنـفـان

خـالـفـاني ولـم أخـالف خـلـيـلي

فلا خـــيـــر في خلاف الخـــلـــيل

خـلـيـلي رفـقـا ريـثَـأقضي لِـبـانـة

من الـعـرصـات المُـذكِـرَات عـهـودا

من الـيـوم زوراهـا خـلـيـليّ إنـهـا

ستـأتي عـلـيـهـا حـقـبـة لا نـزورها[3]

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ٢٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣١.

(٣) تنظر على الترتيب في: شرح التسهيل ١/ ٦٢، ١٠٨، ٢٦٩، ٣٠٤، ٢/ ٥٠، ١٧٠، ٣/ ٢٦٠، ٣١٣.

ومنه تكرار للفعل (ألفَى) بصيغتي الماضي والمضارع، مبنيا للمعلوم والمجهول(١).

- أنه كان ينصُّ في بعض الأبيات على أنها من قوله؛ مثل:

... مخلفُ ـ الوعدَ ـ مُحِقٌّ ذو نكد

وقوله:

... جُدْ حتى تغيض ذا الحسد

وقوله:

... إِنْتؤُمّا وتُلمّا تُكرما(٢)

ولا يخفى على متأمل هذه الأبيات أنها وسابقتها قد صدرت من معين شاعر واحد، تدل على ذلك ألفاظها ومعانيها، ويؤيد هذا أنه في كتابه (المقصور والممدود) كان يضع الكلمات منهما في سياق شعري وأبيات مفردة وهي شبيهة بشعره عموما من مثل قوله:

أطعتَ الهوى فالقلب منك هواء

قسا كصفًا مذ بان منه صفاء

وقوله:

فجُد بالفضا واغشَ الفضاء ولا تكن

دوًا، فاتقاء الموبقات دواء

وقوله:

أخا الدين أولى بالإخاء فذا ندًى

أَجِبْهُ إذا ما كان منه نداء

(١) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٣٠، ٨٤٥، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٦، ٣/ ١٥٩٨، شواهد التوضيح والتصحيح ١٧، شرح التسهيل ١/ ٢٨، ٢/ ٧٩، ٢/ ٣١٤، ٣/ ١٣٣، ٢٠٩.

(٢) تنظر على الترتيب في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٨، ٣/ ١٥٤٢، ١٦١٥.

وقوله:

ولـيس مـعـيـبـا ذو الـصِّـبـا بـصـبـائه

إذا حُـمّ لـلـبـاغي قِـراه قَـرَاء[1]

– أنه كان ينسب بعض هذه الأبيات لرجل من طيئ، وهو صادق فيما قال، فابن مالك ينتسب إلى قبيلة طيئ، والأبيات المنسوبة لرجل من طيئ كثيرة ولكني سأكتفي بمثال يدلُّ على أنه المقصود بذلك، وهو قوله عند التمثيل على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وقد أورد شواهد شعرية، وعندما بدأ في أمثلته جعلها تالية للشواهد ومتتابعة، يقول: «ومنها قول رجل من طيئ:

إذا بِـنَـا بل أُبَـيْـنِـيَـنـا اتّـقـت فـئـة

ظـلَّت مـؤمّـنـةً ممّن يُـعَـاديـهـا

وله أيضا:

بـنـا أبـدًا لا غَـيْـرِنـا تُـبْـلَغُ الـمـنى

وتُكشف غـمّاء الخطوبِ الفوادِح[2]

فانظر إلى قوله: (وله أيضا) فكيف يتفق لرجل من طيئ أن يقول هذين البيتين إلا أن يكون ابن مالك هو قائلهما، وانظر كذلك إلى ما فيهما من تقارب معنوي لتعلم أنهما لشاعر واحد.

– وهناك جانب خفيّ في هذه الأبيات ولكنه يصدر عفو الخاطر دون أن يشعر به صاحبه، وأعني هنا أن ابن مالك قد يتأثر في بعض أمثلته بأبيات لشعراء آخرين فتكون قريبة منها في المعنى؛ سواء اتفق الباب أو المسألة التي يريد التمثيل عليها أو اختلفا، فمن مواضع الاتفاق في موضع الشاهد ما استشهد به من قول عمرة أو جنوب الهذلية:

(١) تنظر على الترتيب في: المقصور والممدود ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٨١.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧.

لـقـد عَـلِم الـضـيـفُ والمـرمـلـون

إذا اغـبـرَّ أفقٌ وهـبّت شـمـالا

على الاستغناء عن الفاعل بذكر فعلٍ ناصبٍ لا يصحّ إلا له، والتقدير (وهبّت الريحُ شمالا) ونصب (شمالا) على الحال فكان ذلك بمنزلة التصريح بالريح، يقول ابن مالك: ومثله قول الآخر:

وأُكـرمُ الـضـيـفَ والجـارَ الـغـريب إذا

هـبّت شـآميـةً، واشـتـدّت الـقـرُ

فنصب (شآمية) وأضمر (الريح) كما في البيت السابق(١)، والتشابه بين البيتين واضح.

ومنه ـ وإن لم يُورد الشاهد المأخوذ عنه ـ تمثيله على الفصل بالظرف بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن في نصب المفعولين على لغة سُليم بقوله:

أبَـعْـدَ بُـعْـدٍ تـقـول الـدارَ جـامـعـةً

شملي بهم، أم تقول البعدَ محتوما(٢)

وغير خاف تأثره بابن أبي ربيعة عندما قال:

أمـا الـرحـيـلُ فـدون بَـعْـدِ غـدٍ

فـمـتى تـقـولُ الـدارَ تجـمـعـنـا(٣)

وهذا الشاهد مشهور في كتب النحاة على هذه اللغة.

وقد يكون التشابه في أبيات ابن مالك نفسه، فمثلا عندما أورد شاهدا على مجيء «على» الجارّة للاستعلاء مقابلة للّام استشهد بقول النمر بن تولب:

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢٤، وبيت عمرة أو جنوب في معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٩٦.

(٣) ديوانه ٢٢٧.

فـيـومٌ عـلـيـنـا ويـومٌ لـنـا
ويـوم نُـسـاء ويـوم نُـسـرّ

وقاس عليه فمثلّ بقوله:

عـلـيك لا لك من يَـلْـحَاك في كَـرَم
مُـخـوّفـا ضـررَ الإملاقِ والـعَـدَم

وقوله:

لكَ لا عليكَ من استعنتَ فلم يُعِن
إلا عـلـى مـا لـيسَ فـيه مَلام[1]

والبيتان متقاربان لفظا ومعنى، ولا يحتاجان إلى كبير عناء لمعرفة أنهما من نظم شاعر واحد.

ويمكن الاستدلال بسلوكه غير المقصود في معرفة أن هناك أبياتا من شعره، فقد وجدته مثلا عندما تحدث عن بناء (حينَ) على الفتح عند إضافتها إلى جمل مصدّرة بمعرب إعرابا أصليا، قال: «هكذا نقلت هذه الأبيات الأربعة بالفتح بناءً...»[2]، ويقصد بالأبيات الأربعة، بيت الأبي صخر الهذلي، وبيتا لأسد بن عنقاء الفزاري، وبيتين لمربال المذحجي أو غيره[3]، فقد نصّ على أنه نقل أربعة أبيات مع أنه أورد معها ثلاثة أخرى[4]، فكونه نصّ على أن المنقول أربعة يدلّ على أن الثلاثة الباقية من نظمه هو.

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٦٢، وبيت النمر بن تولب في ديوانه ٦٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٧.

(٣) جعلهما بيتين وفرق بينهما بقوله: ومثله.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦.

٢-١ أمثلة ابن مالك على القضايا النحوية أكثر من الصرفية واللغوية:

إن الناظر في قياسات ابن مالك يلحظ أن قياسه في الأحكام والتراكيب أكثر منه في الألفاظ والمشتقات، وكانت كتب ابن مالك النحوية زاخرة بالشواهد على نحوٍ غير مسبوق كشرح التسهيل، وأقلّ منه شرح الكافية الشافية، ثم شرح عمدة الحافظ، وأقل منها شواهد التوضيح والتصحيح، وبعضها قلّت شواهده جدا إلا من النزر اليسير كالفوائد المحويّة في المقاصد النحوية، وسبك المنظوم وفك المختوم الذي لم يرد فيه إلا شاهد واحد، وتقلُّ شواهده وأمثلته أيضا في الكتب النحوية التي هي تعليق أو تنكيت على كتب غيره كالنكت على كافية ابن الحاجب(١).

والملاحظ كذلك أنه في كتبه اللغوية قد يذكر مسألة نحوية ولكنه لا يستعمل القياس كما يفعل عندما يتناولها في كتاب نحوي، فمثلا عندما تحدث في كتابه (المقصور والممدود) عن خروج (سوى) عن الظرفية ذكر أنه مذهب الكوفيين ورجَّحه، واقتصر على ثلاثة شواهد، وعندما ذكر هذه المسألة في كتبه النحوية استعمل القياس وأورد أمثلة متعددة من شعره(٢).

كما يلاحظ أنه في القضايا اللغوية لا يستعمل القياس إلا قليلا جدا،فقد خَلَا بعضها من الشواهد(٣)، وبعضها كانت أغلب شواهدها منسوبة، أو معزوّة إلى مصدرها، أو واردة في كتب الأقدمين(٤)، وربما أورد شيئا لبعض المحدَثين كقول أبي تمام:

---

(١) مصورتي عن نسخة مكتبة الأسكوريال، تنظر اللوحات: ٢٣، ٢٩، ٣٧، ٤٦.

(٢) المقصور والممدود ٢٨١-٢٨٢، وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في هذا البحث.

(٣) ومن ذلك: إكمال الإعلام بتثليث الكلام، الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، ذكر أبنية الأسماء الموجودة في المفصل، مسألة في الاشتقاق.

(٤) ينظر: نظم الفوائد، وشرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز، المقصور والممدود.

لما رأى جيشا كثيرا في الوغى

وذوو الحِفَاظ من الحِفَاظ قليل(١)

واستشهد به على معنى (أهل الحِفاظ) وهم: المحامون على حريمهم ومنعهم عند الحرب، وهذا الاستعمال موجود في أشعار المتقدمين(٢).

ورغم أن بعض العلماء رأى أن القياس يجري في اللغة إلا أن ابن مالك كان في قياسه اللغوي لا يستحدث ألفاظا، وإنما يترسم خُطى العرب فيها لفظا؛ التزاما بما ذكره البغدادي مبيِّنا الفرق بين عمل اللغوي والنحوي: «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأما النحويُّ فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدّث والفقيه، فشأن المحدّث نقل الحديث برمّته ثم إن الفقيه يتلقّاه ويتصرف فيه، ويبسط فيه عِلله ويقيس عليه الأمثال والأشباه»(٣).

ومنه عند ابن مالك أن من العرب من يحذف فاء (كيف) إذا وليها مضارع، ومثّل له بقوله:

كي يخافُ الراجيكَ مَنْعًا وقد أغْنَـ

ـيتَ بالبذل مُعدَما عن سؤال(٤)

وما قاسه مستعمل فقد ذكر الفراء أنه سمع بيتا لابن أحمر حذفت فيه فاء (كيف)، وهو:

(١) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ٣١، ورواية الديوان ١ / ٣٢٠:

لما رأى جمعا قليلا في الوغى وأولو الحفاظ من القليل قليل

وهذا يؤيّد أن ابن مالك ربما يورد الأبيات معتمدا على ذاكرته.

(٢) ينظر بيت لعلي بن أبي طالب في: وقعة صفين ٣٠٨.

(٣) المزهر ١ / ٥٨.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٩٢، ومثله قوله: كي تجنحون إلى سلم وما تُئرت... شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٣٤.

من طالبين لبُعران لنا رفضت

كي لا يُحسّون من بعراننا أثرا

أراد: كيف لا يحسّون؟(١)، وخالفه الفارسيُّفذهب إلى أنها (كي) بمعنى (اللام)، وردّ عليه البغدادي(٢).

وانظر إلى مدى التزامه بما يُنقل عندما حكى سيبويه عن الخليل أن ناسا من العرب يقولون: علاك، ولداك، وإلاك، فلا يقلبون الألف ياء مع المضمر في: (على، ولدى، وإلى) فنظم ابن مالك أبياتا ولم يتعدّ هذه الكلمات الثلاث فقال:

إلاكُمْ يا خُناعة لا إلانا

عزا الناسُ الضراعةَ والهوانا

فلو برَّتْ عقولُكُم بصُرتم

فإن دواءَ دائكُمُ لَدَانا

وذلكم إذا واثقتمونا

على قِصَرِ اعتمادِكم عَلانا(٣)

ومن قبيل قياسه اللغوي أنه عند ذكر اللغات في (أخ) ذكر منها (أَخْو) كـ (دَلْوٍ)، وهي لغة حكاها ابن الأعرابي وكُراع وأنشد عليها الفراء بيتا لخُليج الأَعْيَوِي، ومثّل عليها ابن مالك بقوله:

ما المرءُ أخْوكَ إن لم تُلفِه وَزَرا

عند الكريهة مِعوانا على النُّوَبِ(٤)

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٤، وينظر: شرح المفصل ٤/ ١١٠، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٠٧، اللسان والتاج (بغا).

(٢) ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ٣٥٢، خزانة الأدب ٧/ ١٠٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٤١٣، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٨.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٤٥، وينظر: اللسان والتاج (أخا).

ومثله ما مثّل به على تشديد الميم من كلمة (دَم)، يقول:

أهـــانَ دمَّك فـــرغـــا بـــعـــد عـــزّته

يـا عـمـرو بـغـيُك إصرارا عـلى الحسد

وهو أيضا مستعمل كما فيالبيت الذي ذكره لتأبط شرا(١).

أما المسائل الصرفية (الأبنية) فقد قاس فيها قليلا جدا، ومن ذلك إخراجه من الممنوع من الصرف ما كان على (أفعل، و فَعْلان) والوصفية فيهما عارضة لا أصلية كـ (أرنب، وصفوان) إذا وُضع الأول موضع (ضعيف وذليل) والثاني موضع (قاسٍ) فلا يُعتدُّ بالوصفية فيهما ويُصرفان، ومثّل للأول بقوله:

خِـلْـتُك الـلـيثَ إذ أَمِـنْتَ فـألـفـيـــــ

ـــــتُك في الـروع أرنـبًـا بل أذلا

وللثاني بقوله:

إذا المـرءُ بـعـد الـعِـزِّ أظـهـرَ ذلَّـة

فلا يكُ صـفـوانَ الـفـؤادِ فـيُـحـرما(٢)

وابن مالك في هذا متابع للفصحاء في استخدامهم فقد جاء من الأول قول الأعشى:

أُراني لـدن أن غـاب قـومي كـأنمـا

يـرانيَ فـيـهـمْ طـالبُ الحقّ أرنـبـا(٣)

ومن الثاني قول أوس بن حجر:

عـلى ظـهـر صـفـوانٍ كـأن مـتـونه

عُـلِـلْنَ بـدُهنٍ يُـزلـــــقُ المتـنـزّلا(٤)

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٤٧، والبيت في ديوان تأبط شرا ص ١٩٤ برواية (والدهر يجري) ورواية (والدمّ) أولى بأداء المعنى.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢ / ٨٤٦.

(٣) ديوانه ٨، ومثله قول جرير: ... أدعِ اليمـــامة لا تُواري أرنبا، ديوانه ٤٧ .

(٤) ديوانه ٨٦، وينظر: منتهى الطلب ٢ / ٢٤٣، اللسان (صفو).

ومنه قياسه التعبير عن معنى (فَعِيل) وغيره بـ (فاعل) مع إرادة (التجدد والحدوث) ، فقال :

ولا يملك الإنسان شيئا لنفسه

ولا لأخيه من حديث وقادم

أراد : من حديث وقديم، وقد جاء منه قول نُصيب :

ليُدْرِكَ طَرْفِي أهلَ ودّان إنني

بودّانَ ذو شجو حديث وقادم(١)

ومثّل على (فاعل) بمعنى (فَعِل) بقوله :

وذي شَفَقٍ ما يأتليني بنُصْحِه

عصيتُ، وقلبي للذي قال فَاهِمُ(٢)

وهو يريد : فَهِم، وقال أشجع السلمي أو غيره :

وما أنا من رُزْءٍ ـ وإن قلّ ـ جَازِع

ولا بسرور بعد موتك فَارِح(٣)

يريد : جَزِعا وفَرِحا .

وقاس ثلاثة أمثلة في اسم المفعول من مزيد الثلاثي مرادا به المصدر(٤)، منها قوله :

متسربلٌ بالحسن قد مُنِحَتْ

سلمى به غَنِيتْ عن الحَلْيِ

---

(١) شعره ١٣١، ومنه بيت لأبي حزام العكلي : بمنزلة أما اللئيم فسامن ...، ينظر : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٨١ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٠٦ .

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ٨٥٨، وأنشد الفراء بيتا آخر فيه (السالس) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣١١ .

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٢٩-٧٣٢ .

قاسها على قوله تعالى: (كُلَّ مُمَزَّق)[١]، وعلى قول أبي خراش الهذلي:

أقـاتِلُ حـتى لا أرى لي مـقـاتَلا

وأنجو إذا ما خفت إحدى المهالك[٢]

وغيره[٣].

بقي أن أُلمح إلى أن ابن مالك في كتابه (العروض) كان جُلُّ الأبيات التي استدلّ بها لشعراء من مختلف العصور، وقليلا ما يأتي بأمثلة من شعره[٤].

٣-١ الاستغناء ببعض الأمثلة الشعرية عن الشواهد المعروفة:

كان من طريقة ابن مالك أنه عند تناول بعض المسائل يسوق عليها أبياتا من نظمه ويترك ما استشهد به النحاة عليها ، ومن ذلك تمثيله في أحد كتبه بقوله:

يوشكُ أن تبلغَ منتهى الأجَلْ فالبرَّ لازمْ برجاءٍ وَوَجَلْ[٥]

وهناك شواهد كثيرة على قضية إسناد الفعل (يوشك) إلى (أن والفعل) فيسُدَّان مسدّ اسمها وخبرها[٦].

وكتمثيله على وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكَّد بالنون بقوله:

لَعَمري ليُجزى الفاعلون بفعلهم

فإياك أن تُعنى بغيرِ جميل[٧]

وترك الاستشهاد بقول زيد الفوارس:

---

(١) سورة سبأ من الآية ٧.

(٢) شرح ديوان الهذليين ٢/ ١٦٩، وينظر: الكتاب ٤/ ٩٦، الخصائص ٢/ ٣٠٦.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٤٥، إنباه الرواة ١/ ٢٨٤.

(٤) ينظر مثلا اللوحات: ٦٦، ٦٧.

(٥) شواهد التوضيح ١٤٥.

(٦) ينظر: عيون الأخبار ١/ ٤٠٥، درة الغواص ١٣٠، لسان العرب وتاج العروس (عرص، لسس، وشك).

(٧) شواهد التوضيح ١٦٥.

تـألّى ابنُ أوسٍ حَـلْـفـة لَـيـردني

إلى نـسـوة كـــــأنـهـن مـفـائـد(١)

وذكر أن (لدُنْ، ورَيْثَ) تشاركان (آية) في الإضافة إلى جملة فعلية فعلها متصرف مثبت، وهما أحقّ بذلك من (آية، ومثّل لها بقوله:

لَـزِمْـنـا لَـدُن سـالمتـمـونـا وفَـاقـكم

فلا يكُ مـنـكم لـلـخلاف جُـنـوحُ

وقد تتوسط «أنْ» بينها وبين الفعل زائدة أو مصدرية، ومثّل بقوله:

وَلِـيتَ فـلـم تـقـطعْ لـدُنْ أن وَلِـيْـتَـنـا

قـرابـةَ ذي قُـربى ولا حقَّ مُـسْـلِم(٢)

وكلا النوعين مسموع عن العرب فمن إضافتها إلى فعل ماضٍ مثبت قول القطامي:

صـــريع غـــوانٍ راقَـــهُـنّ ورُقْـــنَه

لَدُن شَبَّ حتى شاب سودُ الذوائب(٣)

ومن الفصل بين (لَدُن) والفعل بـ«أن» قول جرير:

بـنـي مـالك إن الـفـرزدق لـم يـزل

يُـلـقّى المخازي من لَدُن أن تـيـفّـعا(٤)

أما (رَيْثَ) فعُومل في الإضافة إلى الجمل معاملة أسماء الزمان في التوقيت، ومثّل على إضافته إلى الجملة بقوله:

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ١٨٠، ومثله قول زهير: لينجو من ملامتها وكانوا ... ينظر: ديوانه ١٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٢٦٠.

(٣) ديوانه ٣٣، ومثله قول خُفاف بن ندبة: لَدُن ذَرَّ قرنُ الشمس حين رأيتهم... ينظر: خزانة الأدب ٥ / ٤٣٩.

(٤) ديوانه ٢٦٣، ومثله قول كثير: وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها... ديوانه ٤٤٣، سر الصناعة ١ / ٣٧٩.

خـلـيـليّ رفـقـا ريثَ أقـضي لِـبـانـة

مـن الـعـرصـات المـذكـرَات عـهـودا

وقد تتوسط بينه وبين الفعل «ما» زائدة أو مصدرية ومثّل بقوله:

مَـحْـيـاه مُـحَـيّـاه حـين يـلـقى

يـنـالُ السؤلَ راجيه ريثـمـا يتسنّى(١)

وكلاهما مستعمل في شعر القدماء، فمن الأول قول أعشى باهلة:

لا يـصـعـب الأمـر إلا ريث يـركـبه

وكل امرئ سوى الفحشاء يأتمر(٢)

ومن الثاني قول الشنفرى:

ولـكـنّ نـفـسًـا حُـرّة لا تُـقـيم بي

عـلى الـضـيم إلا ريـث مـا أتحـوّل(٣)

ويتعلق بهذه المسألة أن ابن مالك ربما اكتفى ببيت من أبيات الألفية للتدليل على ما يريد كقوله في باب المفعول له مجيزا مجيئه مقترنا بأل فيجرُّ كثيرا وينصب قليلا:

وقـلَّ أن يـصـحـبـهـا المجـرّد

والعكس في مصحوب «أل» ويُنشَدُ:

لا أقـعـدُ الجُبنَ عـن الـهـيجاء

ولـو تـوالـت زُمَـرُ الأعـداء(٤)

واشتُهر هذا البيت في كتب المتأخرين نقلا عن ابن مالك الذي اكتفى به في مؤلفاته(٥)،

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٦٠.

(٢) أمالي اليزيدي ١٦.

(٣) ذيل أمالي القالي ٢٠٤، خزانة الأدب ٩/ ١٩٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٩٨، شرح التسهيل ٢/ ١٩٨.

وغيرُ ابن مالك يستشهد بنحو قول قُريط بن أُنيف العنبري أو أبي الغول الطهوي:

فـلـيت لي بـهـم قـومٌ إذا ركـبـوا

شـنّـوا الإغـارةَ فـرسـانـا ورُكـبـانـا(١)

والتقدير: للإغارة، وعلى المسألة شواهد أخرى كثيرة(٢).

وكل الأبيات التي مثّل بها وترك غيرها من الشواهد تدل بوضوح على منهجه في القياس إذا ثبت لديه الاستعمال، فمستبعد أن يكون ابن مالك على غير علم بها، ودليل ذلك أوّلا: أنه حين ترك بعضها في هذه المؤلفات استشهد بها في أخرى، ففي مسألة وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكَّد بالنون أغفل مثاله المذكور سابقا وأورد بيت زيد الفوارس (تألى ابن أوس...)، وبيتا لابن رواحة(٣).

ومما لم يُذكر في المسائل السابقة أنه حين ردّ على المبرد تجويزه أن تكون «بل» ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها بأنه مخالف لاستعمال العرب، ومثّل ببيتين منها قوله:

لـو اعـتـصـمـت بـنـا لـم تـعـتـصـم بِـعِـدًى

بل أولـيـاءٍ كُـفـاة غـيـرِ أوغـاد

واكتفى بالبيتين في شرح عمدة الحافظ(٤)، وذكرهما وذكر البيت المقيس عليه في شرحَي التسهيل، والكافية الشافية(٥)، وهو قول ضرار بن الخطاب:

---

(١) التذييل والتكميل ٧/ ٢٤٤، مغني اللبيب١١٣، همع الهوامع ٢/ ٣٣٦.

(٢) تنظر في: الكتاب ١/ ٣٦٩، الجيم للشيباني (باب الكاف) ١/ ٢٠٨، التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٤١، شرح أشعار الهذليين ١١٠٤، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٢٤٨، لسان العرب (لبج)، التذييل والتكميل ٧/ ٢٤٥،

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٧، ٨٥٣.

(٤) ٢/ ٦٣١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٥

ومـــا انـتـمـيت إلى خُور ولا كُـشُف

ولا لِـــئـــامٍ غـــداة الـــرَّوع أوزاع

بل ضـاربين حَـبيكَ الـبِيض إن لحقوا

شُمّ الـعـرانـين عـنـد المـوت لُـذَّاع(١)

وفي مسألة وقوع التمييز مقدّر التنكير عند دخول «أل» الزائدة عليه مثّل في شرح عمدة الحافظ، وشرح التسهيل بقوله:

علامَ مُـلـئتَ الرعبَ والحربُ لم تَـقِدْ

لظاها، ولم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ(٢)

وعندما ذكر المسألة في شرح الكافية الشافية أهمل المثال السابق واستشهد عليها ببيت راشد اليشكري:

رأيـتُك لما أن عـرفـــتَ وجـوهَـنـا

صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو(٣)

والثاني من الأدلة أنه قد أورد بعض الشواهد التي أغفلها في المسائل السابقة شواهد على مسائل أخر، ومن ذلك إيراده قول الشاعر:

فـلـيت لي بـهـم قـومٌ إذا ركـبـوا

شـنّـوا الإغـارةَ فـرسـانـا ورُكـبـانـا

شاهدا على باء البدل التي يحسن موضعها (بدل)(٤)، وكذلك أورد بيت القطامي:

صـــريع غـــوانٍ راقَـــهُـنّ ورُقْـــنَه

لَـدُن شَبَّ حتى شاب سودُ الذوائب

(١) سيرة ابن هشام ٣/ ١٠٥.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٧٩، شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦.

(٣) ١/ ٣٢٤، وينظر البيت في: المفضليات ٣١٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١.

شاهدا على ملازمة (لَدُن) للإضافة فتجرُّ ما يليها لفظا إن كان مفردا أو تقديرا إن كان جملة[١]. والثالث من الأدلة أنه في مسألة (لَدُنْ ورَيْث) نصَّ في كتاب آخر أنه جاء عن العرب إضافتهما إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية[٢].

٤-١ تمثيله بأبيات في بعض مؤلفاته والتمثيل بغيرها في أخرى:

وكان من طريقته أنه قد يمثِّل على المسألة ببيت من شعره، ويذكر المسألة نفسها في مؤلَّف آخر فيمثل ببيت آخر، ومن ذلك أن بدل الكلّ لا يتبع ضمير الحاضر إلا إذا كان بمعنى (كُل) فيما ذهب إليه الأخفش، وتابعه ابن مالك واستشهد في شرح عمدة الحافظ بعدد من الشواهد ومثّل بقوله:

بكُم الأكابرِ والأصاغرِ فخرُنا

أبداً بذاك نزالُ معترفينا[٣]

فحسّن إبدال (الأكابر والأصاغر) من (كُم) أنها بمعنى (كُلّ)، وعندما ذكر المسألة في شرح التسهيل مثّل عليها بقوله:

بكُم قريشٍ كُفينا كلَّ معضلةٍ

وأمَّ نهج الهدى من كان ضليلا[٤]

ومنه مسألة حذف المضاف إليه لدلالة ما بعد المحذوف عليه، وقد جاء في حديث: «أُوحي إليَّ أنكم تُفتنون في القبور مثلَ أو قريبا من فتنة الدجال»[٥] أي: مثلَ فتنةِ الدّجال، وقاس عليه فقال:

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٨.

(٣) ٢/ ٥٨٨.

(٤) ٣/ ٣٣٥.

(٥) ينظر: صحيح البخاري رقم (١٠٥٣) ٢ / ٣٧.

مَـــه عـــاذلي فـهـائـمـا لـــن أبـرحـا
بِمِـثْلِ أو أحسنَ من شـمس الضحى(١)

أراد: بمثل شمس الضحى أو أحسن، وعندما ذكر المسألة في شرح التسهيل(٢) مثّل عليها بقوله:

بمـــــثلِ أو أنـــــفعَ من وَبْلِ الـــــدّيَمْ
عـــلّـقـــتُ آمـالي فـعـمّتِ الـنِّـعَمْ

أراد: بمثل وبل الديم، أو أنفع منها.

٥-١ موقف بعض النحاة من هذه الأمثلة (أبو حيان والشاطبي مثالا):

حظي مؤلَّفا ابن مالك (التسهيل) ومنظومته (الألفية) بكثير من الشروح والتعليقات، وقد اخترت من شروح التسهيل شرحَ أبي حيان (التذييل والتكميل) باعتباره أوسعها وأوعبها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى شرح الألفية للشاطبي (المقاصد الشافية) وكان الشرحان قد اشتملا على كثير من المناقشات العلمية، وعرض الآراء والخلافات والترجيح بين تلك الآراء، وتجلّت فيهما القدرة على محاورة ابن مالك في آرائه وشواهده واستدلالاته.

أما أبو حيان فقد اختلف موقفه من أمثلة ابن مالك فهو في كثير منها يتابعه في إيرادها على المسائل المختلفة ويتعامل معها تعامله مع الشواهد، وأكثر من ذلك ـ وإن كان قليلا ـ أنه يُبطل بعض الأقوال معتمدا أبيات ابن مالك شواهد على ما وردت فيه؛ كما فعل حين ردّ على من قال إنه لم يُسمع إعمال «إنْ» عمل (ليس) إلا في قول الشاعر:

إن هـو مـســتـولـيـا عـلـى أحـد
إلا عـــلـى أضـــعـف المجـــانـــين

(١) شواهد التوضيح ١٠٣.

(٢) ٣/ ٢٥٠.

ثم أورد بيت ابن مالك:

إنِ المرءُ ميتا بانقضاء حياته

ولكن بأن يُبغَى عليه، فيخذلا[1]

ومثله ردّه على من زعم أنه لم يُسمع النصب في خبر «لا» العاملة عمل (ليس) ملفوظا به بأن الأمر خلاف ذلك بل سُمع إعمالها ونصب خبرها لكنه في غاية الشذوذ، وأورد بيتين لابن مالك، وهما قوله:

تعزّ فلا شيءٌ من الأرض باقيًا

ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيًا

وقوله:

نصرتُكَ إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل

فبوّئتَ حِصْنًا بالكُماة حصينا

وقال إن الشواهد التي وردت فيها الأسماء بعد «لا» دون الخبر المنصوب لا حجة فيها؛ لإمكان أن تكون هذه الأسماء مبتدآت، فلم يبق ما يدل على أنها تعمل عمل (ليس) إلا البيتان السابقان، وهما من القلّة بحيث لا تُبنى عليها القواعد[2].

وربما وجّه أبوحيان بيت ابن مالك توجيها آخر غير ما أراده ابن مالك كما فعل حين مثل على أن النفي بـ«لا» بعد القسم يصرفه إلى المستقبل بقوله:

رِدُوا فوالله لا ذُدْنَاكم أبدا

ما دام في مائِنا وِرْدٌ لنُزَّال

فذكر أبو حيان أن القَسَم انصرف للاستقبال بإعماله في الظرف المستقبل

(١) التذييل والتكميل٤/ ٢٧٩، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٢١٧، شرح التسهيل ١/ ٣٧٦.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٢-٢٨٣، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٢١٥، شرح التسهيل ١/ ٣٧٦.

(أبدا)، وليس بـ«لا» لأنها يُنفى بها الماضي قليلا[1].

ومما يجري في هذا النسق أنه ربما ردّه بعدم تعيّن مراد ابن مالك منه، كما في جعله من مسوّغات الابتداء بالنكرة أن تُعطف، ومثل بقوله:

عندي اصطبارٌ وشكوى من معذبتي

فهل بأعجبَ من هذا امرؤ سمعا

فذكر أبو حيان أن الظرف قد تقدّم على النكرة وهو مسوّغ للابتداء بها، وهو من مواضع الابتداء التي ذكرها ابن مالك[2].

وقليلا ما كان يردّ أبيات ابن مالك، وكانت له في ردها طرق مختلفة، فمرةً يردُّها بالاحتمال كما فعل عندما مثل ابن مالك على لغة القصر في (الأخ) ومثّل بقوله:

أخاك الذي إن تَدْعُهُ لملمَّةٍ

يُجِبْكَ بما تبغي، ويكفيك من يبغي

فقال أبو حيان: إنه لا دليل فيه لأنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل، والتقدير: الزَمْ أخاك، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال[3]، وغيرها من المسائل المحتملة[4].

ومرة يردّها لسبب صناعي كما فعل عند قوله:

شجاكَ ـ أظنّ ـ ربع الظاعنينا

ولم تعبأ بعذل العاذلينا

(١) التذييل والتكميل ١/ ١١١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٤، شرح التسهيل ٣/ ٢٠٧.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٣٢٨، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩١.

(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٦٦، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٣٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٥، شرح التسهيل ٢/ ٧٩، وينظر: التذييل والتكميل ٩/ ١٩٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٣١١، شرح التسهيل ١/ ٢٣٢، ٢/ ٣٧٥.

حيث يجوز في الفعل (أظنّ) الإلغاء والإعمال على مذهب البصريين ـ وتابعهم ابن مالك ـ فيُنشد برفع (ربع) ونصبه، وردّه أبو حيان بأن القياس يقتضي وجوب الإلغاء؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرا، والجزآن لا يكونان مبتدأ وخبرا البتة؛ لأن النحويين منعوا من تقديم الخبر ـ إذا كان رافعا لضمير المبتدأ المستكنّ أو البارز المتصل ـ على المبتدأ، والإعمال يؤدي إلى ذلك فلا يجوز(١).

وربما ردّ أبيات ابن مالك مع شواهد أخرى جاعلا إياها من قبيل الضرورة، كما في متابعة ابن مالك للكوفيين الذين أجازوا نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به، واستدلّ ببعض القراءات، وببيت لجرير وآخر لرؤبة، ومثّل ببيتين، منها قوله:

أُتيح لي من العِدا نذيرا
به وُقِيتُ الشرَّ مستطيرا

وحمل أبو حيان الأبيات على الضرورة لقلّتها، ولأن النصب جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت(٢).

وفي مسألة خروج (سِوى) عن الظرفية وتصرُّفها وتأثرها بالعوامل أورد ابن مالك جملة من الشواهد ومثّل بأخرى قاسها إلا أن أبا حيان جعلها جميعها من قبيل الضرورة، ورأى أن مذهبه ذلك قلَّ من يتّبعه عليه؛ لأن مستقري اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته(٣).

أما موقف الشاطبي فهو يختلف عن موقف أبي حيان الذي كان اعتماده على شواهد وأمثلة ابن مالك أكثر، ومع ذلك فقد أورد الشاطبي ما يزيد على خمسين بيتا ويذكر غالبا أنه أخذها من شرح التسهيل. وفي قليل جدا منها أجراها مجرى

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٧٠، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٧.

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤-٢٤٧، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.

(٣) التذييل والتكميل ٨/ ٣٥٨، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١٥.

الشواهد، ومنه أن ابن مالك أنشد على إعمال «لا» عمل ليس قوله:

تـعـزّ فلا شيءٌ من الأرض بـاقـيًـا

ولا وَزَرٌ ممـا قـضى الـلـه واقـيًـا

وكان الأخفش قد منع إعمالها وجعل الاسم التالي لها مبتدأ، فجعل الشاطبيُّ البيت سماعا يعيِّنُ إعمالها، وردّا على الأخفش حيث لا يمكن تقدير خبر المبتدأ إلا على تكلّف لا حاجة إليه(١).

وامتدادا لما سبق أن قلتُه في التمهيد، مبيّنا موقف الشاطبي من أبيات ابن مالك، فقد كانت له وقفات مع هذه الأبيات تأتي في سياق إنكارها أو التحيّر بإزائها، ومن ذلك بيانه طريق ابن مالك في القياس، يقول: «ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعوِّل عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة، وربّما رشح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة...»(٢).

وعندما منع الجمهور تقديم التمييز على عامله المتصرف أجازه ابن مالك ـ موافقا الكسائي والمازني والمبرد ـ قياسا على الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، واستشهد على ذلك ببيت للمخبّل السعدي، وقاس عليه في شرح التسهيل ثلاثة أبيات منها:

ضـيـعتُ حـزمي في إبـعـادي الأملا

وما ارعويتُ ورأسي شيبًا اشتعلا(٣)

وعقّب الشاطبيُّ على ذلك مرجِّحا مذهب الجمهور ومشكّكا في الأبيات بقوله

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٥، ومثله اعتماده بيتا لابن مالك سماعا في إلغاء (أرى) متوسطة، ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥١٥، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(إن صحّ) يقول: «والذي اشتُهر عند النحويين الأوَّلُ، والجميع إن صحّ نادر، فلا اعتداد به في القياس عنده»(١). وأشير هنا إلى أمرين، أولهما: أنه أغفل بيتالربيعة بن مقروم الضبياستشهد به ابن مالك على المسألة، الثاني: قوله إنه لا اعتداد به في القياس عند ابن مالك؛ مع أنه معلوم أنه يقيس على القليل، وقد علمه الشاطبي من منهجه(٢).

وعلى الرغم من تصحيح الشاطبي قياس «ما» العاملة عمل (ليس) على (كان) في جواز تقديم معمول خبر ها على اسمها إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، ولكنه شكّ في البيت الذي ساقه ابن مالك على هذه المسألة، وأنكر الشاطبيُّ السماع وقال إنه في مثل هذا معدوم أو في حكم المعدوم، على أن ابن مالك أنشد في شرح التسهيل بيتا عجزه:

..... فما كلَّ حينٍ من تُوالي مُواليا(٣)

فقد احترز لنفسه بقوله: أو في حكم المعدوم، احتياطا أمام البيت الممثَّل به مع أنه ليس على ثقة منه، ولعلّ الشاطبي انطلق في موقفه من بيت الألفية حيث نسب ابن مالك القول بذلك إلى العلماء لا إلى العرب، يقول:

وسَبْقَ حرفِ جَرٍّ أو ظرفٍ كما
بي أنت معنيًّا أجاز العُلَمَا(٤)

ويلاحَظ هنا أنه في بيت الألفية مثّل على الجار والمجرور، ومثّل في البيت الذي نقله الشاطبي من شرح التسهيل على الظرف(٥).

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٥٥٣.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٥٢، ٧٠٩.
(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٢٢٩.
(٤) المقاصد الشافية ٢/ ٢٢٧.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٠.

وربما وجّه الشاطبي شواهد وأمثلة ابن مالك على الاحتمال، كما فعل في مسألة زيادة «من» في الواجب من غير اشتراط نفي أو شبهه، وهو مذهب الكوفيين والأخفش ومال إليه ابن مالك في التسهيل، وذكر الشاطبي أن ما استدلّ به هناك أشياء محتملة، وكان ابن مالك قد استدلّ بآيات، وأبيات منسوبة، ومثّل ببيت من شعره، وصوّب الشاطبيُّ قوله في الألفية بأنها لا تزاد في الإيجاب لأن السماع المستمر قضى أن زيادتها تختص بالنفي(١).

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٨، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٨-١٣٩.

الفصل الثاني: أسباب صناعة الأمثلة الشعرية

المبحث الأول: أسباب شخصية

١-١ العامل الديني:

تنقل كتب التراجم ثناء العلماء على ابن مالك، وكان مما قيل فيه أنه كان راجح العقل، حسن الأخلاق، متين الدين، رقيق القلب، شديد الورع والعفاف، كثير النوافل(١)، وكان إماما في علوم شتى، ومنها القراءات وطرقها، وكذا الحديث النبوي الشريف ورواياته، وعُدّ من القراء، وصنّف في القراءات قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية، أما في الحديث فقد نُقل عنه أن الإمام أبو الحسين اليونيني قرأ عليه البخاري تصحيحا، وسمع منه ابن مالك رواية، وأملى عليه فوائد مشهورة(٢).

ويبدو أن تديُّن ابن مالك، وتضلُّعه في هذين العِلْمين انعكس على نهجه في الاستشهاد، ويسفرعن موقفه من القرآن الكريمما نقله الشاطبيُّ من قوله: «إن من عادة ابن مالك التأدُّب مع القرآن والاعتماد على ما جاء فيه فيقيسه، وإن لم يُجزِ غيره ذلك على الإطلاق...»(٣).

ومن الأدلة على ذلك متابعته للكوفيين والأخفش في إجازتهم نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده، يقول: «وبقولهم أقول في هذا لثبوت السماع به، وأقوى الشواهد في ذلك قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني(٤)...»(٥) فجعل القراءة أقوى الشواهد مع ورود ذلك في بيت لجرير وآخر لرؤبة(٦).

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٣٦٠، نفح الطيب ٢/ ٢٢٩، طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٦٧، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٢) الدرر الكامنة ٣/ ١٧٣.

(٣) المقاصد الشافية ٤/ ٤٢٧.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١/ ١٨٦.

(٥) يقصد قوله تعالى (ليُجزَى قوما بما كانوا يكسبون) الجاثية ١٤، والقراءة في: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٦، وغيره.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.

وكذا رأيناه في الاستشهاد بالحديث النبوي وما تأليفه لكتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) إلا دليل على ذلك، ولم يسلّمله النحاة المتأخرون بهذا المنهج في الاستشهاد، ولست بصدد التفصيل في هذه المسألة التي تناولها كثير من الباحثين قديما وحديثا، ولكني أشير إلى أنه كان يقيس على ما ورد في الأحاديث أبياتا شعرية؛ حيث مثل فيه بأبياتعلى ما جاء في الحديث فقط، وقد ذكر د. طه محسن أنه جاء في شواهد التوضيح والتصحيح بأكثر من ثلاثين بيتا لم توجد في غيره من الكتب[1]، وسيأتي لذلك مزيد بيان عند الحديث عن القياس.

٢-١ بلوغ ابن مالك منزلة الاجتهاد في علوم العربية:

كانت لابن مالك شخصيته العلمية المتفردة، ونظره المستقل؛ نظر في النحو بمنظار مختلف عن غيره، فلم يكن ذا ميل لمذهب نحوي أو مدرسة، يناقش المسائل منطلقا من خلفيته العلمية، وأُفُقه الثقافي الواسع، ومخزونه المعرفي الكبير، فلا ينتصر لمذهب أو رأي إلا عندما يظهر له صوابه، أو يصحّ عنده دليله، وإذا رفض أو ردّ شيئا فلا يكون اعتباطا أو تقليدا وإنما لذلك أسبابه وعلله التي غالبا ما يوضحها.

ونجد ذلك المنهج يظهر بوضوح، ويتجلى في قدرته الحوارية، واحترامه وجهة النظر الأخرى، فهو يعرض رأيه وما يحتمله من اعتراض، فلا يغفل ما يمكن أن توجّه به المسائل، ولو خالف قوله، وسأضرب على ذلك بمثال حين ذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركة ظاهرة في الجر ومقدرة في الرفع والنصب، وكان الجرجاني ومن وافقه ذهبوا إلى أنه مبنيٌّ، وأبطل ابن مالك قولهم بثلاثة أمور، وذكر وجهين يمكن أن يُنتصر بهما للجرجاني ومن وافقه ثم قال: «وهذا التوجيه

(١) مقدمة تحقيقه لشواهد التوضيح ٢٧-٢٨.

والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها، دون سبق إليها»[١].

ومن هذا يمكن القول إن ابن مالك رحمه الله حاز مرتبة الاجتهاد فقد رأيناه في كثير من المسائل يستنبط الأحكام والأقيسة، ويبسط العلل والحجج، وهذا الأمر أدركه أئمة آخرون كالشاطبي، الذي يقول: «فإنه في العربية متصدٍّ للاجتهاد مُعلنٌ بمخالفة من لم ينهض دليلَه عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه سيرةً، أهل الاجتهاد المطلق»[٢]، ويقول أيضا: «وعادة الناظم في كثير من المواضع أن يعتمد على استقراء نفسه من غير تقليد لغيره؛ لأنه نصب نفسه منصب الاجتهاد المطلق»[٣]. وأكّد هذا الأمر أيضا الغرناطي الشهير بـ(الراعي)[٤]، وكذا السيوطي الذي يقول: «... واختاره المصنف في جميع كتبه؛ لأن سائر المصنفين يلتزمون مذهب البصريين إلا ابن مالك؛ فإنه إمام مجتهد يختار من المذاهب ما شاء ويجزم به»[٥].

ويمكننا ملاحظة هذه النزعة الاجتهادية لديه من خلال ظهورها في مظاهر، وأولها الإزراء بالتقليد كقوله عند إجازة جر «مِن» لاسم الزمان[٦]: «وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدا لسيبويه» وذكر أن منعه مخالفة للنقل الصحيح والاستعمال الفصيح. وانظر إليه كيف أنه لا يتردد في الأخذ بالدليل وإن خالف مشاهير العلماء كسيبويه والفارسي، يقول: «وممن خفي عليه استعمال حَيِيَ بمعنى استحيا أبو علي الفارسي، وممن خفي عليه استعمال فَقُرَ وفَقِرَ ومَقُتَ

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٠، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٩، وينظر شيء منه في: شرح التسهيل ٣/ ١٣..

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ١٠٧، وينظر ٢/ ٥٨٨، ٣/ ١٢١، ٤/ ٢٢٥ منه.

(٣) المصدر السابق ٥/ ٢٥١.

(٤) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية للغرناطي (رسالة ماجستير) ١٤١، ١٤٥-

(٥) النكت على الألفية والكافية الشافية والشذور والنزهة للسيوطي ٢/ ٢٢١.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٠، وينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٤.

سيبويه، ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثقة مقبولة، وقد ذكر استعمال ما ادّعيتُ استعماله جماعة من أئمة اللغة»(١).

بل إنه ربما أشار إلى سيره في ركاب النحاة رغم عدم اقتناعه بذلك المسلك؛ كقوله: «... ولم أمثّل بهذين المثالين إلا جريا على عادة المصنفين المقلِّدِ بعضهم بعضا، والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدا إياه لم يُستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استُعمل لكان توكيدا لا بدلا»(٢).

والمظهر الثاني لنزعة الاجتهاد عنده هو أنه قد يذهب مذهبا مخالفا لجمهور النحاة إذا وجد الدليل، فقد ذكر الشاطبي أنه خالف الجمهور في كثير(٣)، و أنه قد يختار مذهبا قام على صحته الدليل وإن كان مخالفا للجمهور، يقول: «وذلك أن ابن مالك بنى في هذا العلم على الاجتهاد، ولم يخلُد فيه إلى حضيض التقليد، فتراه موافقا للكوفيين حربا على البصريين تارة، وتارة موافقا للبصريين مخالفا لمن عداهم، فعل المجتهدين المبرّزين، وهو الواجب على من بلغ رتبة الاجتهاد؛ لامتناع التقليد عليه عند جمهور الأصوليين، وابن مالك مشهود له بالإمامة والتبريز في هذا العلم، فبحقٍّ ما اتّبَعَ اجتهادَه، ولم يتّبع قول غيره بلا دليل»(٤).

ومن ذلك إجازته مجيء (مهما) و(ما) ظرفين مع بقاء الشَّرطية فيهما، وجميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (مَنْ) في لزوم التجرُّد عن الظرفية، واستشهد على (ما) بثلاثة أبيات، وعلى (مهما) ببيتين(٥)، وعارضه ابنه بدر الدين وغيره- فردُّوا بعض الأبيات ورأوا عدم حُجّيتها وأن ما ذهب إليه قول لا

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٢.

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ١٠٧.

(٤) السابق ٢/ ١٧١.

(٥) تنظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٢٥، وبعضها في التحفة ٣٤٧.

يعرفه جميع النحويين(١). ومنها قوله إن «أم» المنقطعة إذا وليها مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها ، قال ابن هشام: «وخرَق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين؛ فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ بَلْ»(٢).

والمظهر الثالث من مظاهر اجتهاده: انفراده بآراء في بعض المسائل، فقد ذكر الشاطبي أيضا أنه كان له في بعض المسائل مذهب مخترع لم يُسبق إليه(٣). وسوف أتحدث عن بعض المسائل التي تفرد بها ابن مالك، ومنها قوله إن باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل مُعدّاها مجازا نحو (كتبت بالقلم)، يقول: «والنحويون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لايجوز»(٤)، وفرّق النحاة بينهما(٥).

ومنها أنه عندما أجاز بعض النحاة ـ ومنهم ابن مالك ـ إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفة، اختلفوا في نوع الإضافة هل هي محضة أو غير محضة أو واسطة بينهما؟ وقال ابن مالك بالثالث(٦)، قال أبو حيان: ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث(٧).

(١) شرح التسهيل ٤/ ٦٩، مغني اللبيب ٣٢٤، المساعد ٣/ ١٤٢، تمهيد القواعد٩/ ٤٣٢٤، وينظر: الجنى الداني ٥٥٠.

(٢) مغني اللبيب ٥٨، وينظر: التصريح ٣/ ٥٩٠.

(٣) المقاصد الشافية ١/ ٤١٥، ٣/ ٣٣٢.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٥٠، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٦، توضيح المقاصد ٢/ ٧٥٦، همع الهوامع ٢/ ٣٣٥.

(٥) المساعد ٢/ ٢٦٢.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠.

(٧) همع الهوامع ٢/ ٤١٩، وينظر: المساعد ٢/ ٣٣٤، وللتوسع في موضوع الاجتهاد ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ٥٨٠ فما بعدها .

٣-١ تقوية مذهب أو رأي:

كان اعتراض ابن مالك على النحويين اعتمادا على الشعر وحده هو أكثر مسائل الاعتراض التي فيها احتجاج بالشعر(١)، وعلى الرغم من عدم وجود ضابط للكثرة عند النحويين استعمل ابن مالك مصطلح الكثرة تأييدا لرأيه في مقابل الرأي الآخر، ومن ذلك أنه خالف أكثر النحويين عندما منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، فأجازه متابعا الفارسي وغيره، واستدل بالقياس والسماع، يقول: «والصحيح جواز ذلك لثبوته بالقياس وبالشواهد الكثيرة»(٢)، واستشهد على ذلك بآية وبثلاثة أبيات ومثّل من شعره بثلاثة أخرى، يقول: «وإنما كثّرت الشواهد في هذه المسألة لأن المخالفين كثيرون»(٣).

وكذلك عندما تحدث عن مجيء الجملة الاسمية حالا مستغنية بالضمير عن الواو واستشهد لها بخمس آيات، وأربعة أبيات ثم أورد ثلاثة أبيات له، منها قوله:

ما بالُ عينكَ دمعُها لا يرقأ

وحَشَاكَ من خفقانه لا يهدأ

وذكر من أمثلة سيبويه: كلمته فُوهُ إلى فيَّ، ورَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِه، ثم قال: «وزعم الزمخشري أن قولهم: كلمته فُوْهُ إلى فيّ نادر، فلذلك أكثرت الشواهد المخالفة لقوله»(٤). ويلاحظ هنا أن أبياته التي مثّل بها لم تَزِدْ في المسألتين عن نصف الشواهد.

ومن ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين منعوا تقديم التمييز على عامله ولو كان

(١) ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ٤٩٧.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٢٦.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٢٩، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧-٣٣٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٥٤-٤٥٨، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٨، أجوبة على مسائل سألها النووي ٣١٣- ٣١٤، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥.

فعلا متصرفا، وأجازه الكسائي والمازني والمبرد، يقول ابن مالك: «وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولأن ذلك وارد في فصيح الكلام»(١)، واستشهد على ذلك ببيت لربيعة الضبّي، وآخر للمخبّل السعدي أو غيره، ثم أورد ثلاثة أبيات له، وقد سبقت في أثناء الحديث عن موقف الشاطبيّ من ابن مالك.

ومنه إجازته في القليل ـ تبعا لابن جني ـ اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل، واستشهد ببيت لحسان وببيتين أنشدهما ابن جني، وقاس عليها أربعة أبيات، منها قوله:

كسا حِلْمُه ذا الحلم أثوابَ سُؤْدد

ورقّى نداه ذا الندى في ذُرى المجد

ثم قال: «والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها»(٢). وإجازته منسوبة إلى الأخفش قبل ابن جني(٣).

ومنه اختلاف البصريين والكوفيين في جواز حذف حرف النداء قبل أسماء الإشارة، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وصحّح ابن مالك مذهبهم لوروده في الكلام الفصيح كقول ذي الرمة:

إذا هَمَلَتْ عيني لها قال صاحبي

بمثلِكَ هذا لوعةٌ وغرام(٤)

(١) شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٧٦، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٥، التحفة ١٩٠.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٦٠، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٦.

(٣) شرح الكافية ١/ ١٨٩.

(٤) ديوانه ٣/ ١٥٩٢.

أراد: بمثلك يا هذا، وقاس عليه بيتين منها قوله:

ذا ارعـواءً فـلـيس بـعـد اشـتـعـال الـر

رأس شـيـبـا إلى الصِّبـا من سـبـيلا[١]

أراد: يا هذا، وأورد على حذف حرف النداء قبل (هذه) قول جميل:

نـوِّلي قـبـل نـأيِ داري جُـمـانـا

وصـلـيـني كـمـا زعـمـتِ تَلانـا[٢]

أراد: صلـيـني الآن يـا تـا، أي: يـا هـذه، وهـذا التـخـريـج للـبـيت انـفـرد به ابن مالك[٣]، وقاس عليه ونسبه لرجل من طيئ:

ذي، دَعِيْ اللـومَفي العـطاء فإنَّ الـ

ـلـومَ يُـغـري الـكـريم بـالإجـزال[٤]

أراد: يا هذي.

وقال في (أُوْلاء):

لا يـغـرنّـكـم أولاءِ من الـقـو

مِ جـنـوحٌ لـلـسـلم فـهـو خِـدَاعُ[٥]

ويظهر لي أنه قاسه على قوله تعالى: (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)[٦]، حيث يجعلها الكوفيون من قبيل حذف حرف النداء بمعنى: يا هؤلاء[٧].

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ٢١١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٢، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ١٦٦، لسان العرب (تلن).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ٢١١.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٨، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧.

(٦) سورة البقرة من الآية ٨٥.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢٦، وينظر: النكت في القرآن لابن فضال ١/ ١٤٤، البيان للأنباري ١/ ١٠٣.

وربما رجّح ما ذهب إليه ابن مالك هنا مجيء المنادى محذوفا وهو اسم إشارة كما في قراءة ابن عباس والكسائي وغيرهما قوله تعالى: (ألا يسجدوا لله)(١) بتخفيف اللام من «ألا» وخُرّجت على حذف المنادى، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، و مثله قوله:

يا لعنةَ اللهِ والأقوامِ كلِّهم

والصالحين على سَمْعَانَ من جَارِ(٢)

أراد: يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، وهناك شواهد أخرى على المسألة(٣).

ومن ذلك أيضا أن المبرّد أجاز عند إضافة (أب وأخ) إلى ياء المتكلم ردَّ لامها (الواو) قياسا على المضاف إلى غير المتكلم (أبوك وأبوه، وأخوك وأخوه) واحتجّ بقول مؤرج السلمي:

قَدَرٌ أحلّك ذا المجازِ وقد أرى

وأَبِيّ مالَكَ ذو المجاز بدَارِ

فيكون أصله (أَبُوْي) قلبت الواو ياء وأدغمتا، وأبدلت الضمّة كسرة لئلا تعود الواو. وأجاب عنه الفارسي وغيره بأنه يحتمل أن يكون (أبِيّ) في البيت جمعا لـ (أبٍ) مضافا إلى الياء فقد ورد التصحيح فيهما عن العرب: أبوان وأخوان، ويكون البيت مثل قول مؤرج السلمي:

وقد شُنِئتْ بها الأقوامُ قبلي

فما شُنِئَت أبِيَّ ولا شُنِئْتُ

فقوله: (شُنِئَتْ) بالتاء دليل على إرادة الجمع، وعلى هذا تكون الياء المدغمة

(١) سورة النمل من الآية ٢٥، والقراءة في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠، السبعة لابن مجاهد ٤٨٠، وينظر: الصاحبي ٣٨٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٩.

(٣) الإنصاف ١/ ١٠٢، شرح المفصل ٢/ ٢٤.

ياء الجمع دون أن تكون المنقلبة، فيكون أصله على هذا (أَبِيْن) حُذفت النون للإضافة وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم[١]. وأراد ابن مالك تقوية مذهب المبرد والكوفيين الذين استدلوا بقول الشاعر:

فلا وأبِيَّ لا آتـــــيك حـــــتى
يُنسَّى الدالهُ الصّبُّ الحنينا[٢]

فأورد رجزا لا يحتمل الجمع وهو قوله:

كـــــأنّ أبِيَّ كـــرمـــا وســـودا
يُلْقِي على ذي اللَّبَد الحديدا

وذكر أن الاستشهاد بهذا البيت أقوى من الاستشهاد ببيت مؤرج السابق الذي يحتمل إرادة الجمع، أمّا الرجز فيتعين فيه الإفراد بدليل (يُلقي) ولو أراد الجمع لقال: يُلقون، ثم يقول: ولم أجد شاهدا على (أخِيَّ) لكن أجيزه قياسا على (أبِيَّ) كما فعل أبو العباس[٣].

٤-١ قدرته على الاستدلال والاستنباط:

ولابن مالك قدرة كبيرة على الاستدلال تظهر في أثناء نقاشه الجدلي الموحي بقوة الحجة وعمق المعرفة، فعندما تحدّث عن لحاق نون الوقاية للصفات (اسم الفاعل) كما تلحق المضارع، استشهد على ذلك بما أنشده الفراء من قول الشاعر:

ومـــــا أدري وظـــــني كُلُّ ظنٍّ
أمسلِمُني إلى قومي شَرَاحِ[٤]

(١) ينظر: كتاب الشعر للفارسي ١/ ١١٦، أمالي الشجري ٢/ ٢٣٥، شرح الكافية للمصنف ٢/ ٦١٦، شرح المفصل ٣/ ٣٧، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٠، شرح التسهيل للمرادي ٧٧٤، خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧.

(٢) مجالس ثعلب ٥٥٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٥، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٩، التحفة لابن مالك ٩٨، ٢١٥.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٨٦.

وبما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه:

ولـيس بمـعـيـنـي وفي الـنـاس ممـتعِ
صـــديقٌ إذا أعـــيـــا عـــليّ صـــديق

وبما أنشده هو من قوله:

ولـيس المـوافـيـني لـيُـرفِـدَ خـائـبـا
فـإن لـه أضـعـافَ مـا كـان أمّلا(١)

وكان هشام وابن عصفور يذهبان إلى أن النون في (مسلمُني، ومعييني) هي التنوين لا نون الوقاية، فأجاز هشام: هذا ضاربُنْك بإثبات التنوين مع الضمير قياسا على (مسلمُني)(٢)، وجعل ابن عصفور إثبات هذه النون نظير إثبات نون التثنية والجمع مع الضمير ضرورة(٣).

وانتصر ابن مالك لدعواه فقال: إن (معييني) و(الموافيني) يرفعان توهُّم كون نون (مسلِمُني) تنوينا؛ لأن ياء المنقوص المنوّن لا تُرَدُّ عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن، نحو أغادٍ ابنُكَ أم رائح؟ وياء (معييني) الثانية ثابتة فعُلِمَ أن النون الذي وليه ليس تنوينا، وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثبت مع «أل» في (الموافيني)، وذكر أن مقتضى الدليل مصاحبة النونِ الياءَ مع الأسماء المعربة لتقيَها خفيّ الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى في (أمسلمُني، ومعييني، والموافيني)(٤).

فانظر كيف قاس قوله (الموافيني) وجمع فيه بين كونه منقوصا، وكونه بالألف

(١) شرح التسهيل ١/ ١٣٨، أجوبة على مسائل سألها النووي ٣١٧-٣١٨.

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٨٩، المغني ٣٣٤، ٦٠٨، شرح التسهيل للمرادي ١٥٣، توضيح المقاصد ١/ ٣٨٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٨- ٥٥٩.

(٤) شرح التسهيل ١/ ١٣٨-١٣٩.

واللام حتى يثبت أن النون للوقاية لا نون التنوين، ولعل تركه لقول أبي محلّم السعدي:

ألا فتى من سراة الناس يحملني

وليس حامِلَني إلا ابنُ حمال(١)

مع لحاق النون لاسم الفاعل إنما كان لعدم صلاح البيت للاحتجاج به على ما رآه في المنقوص.

وتظهر هذه القدرة في ردّه على الزمخشري ما أجازه في المفصَّل من توكيد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحده، نحو: إنّ إنّ زيدا منطلق(٢). يقول ابن مالك: «وقوله مردود لعدم إمام يُسند إليه، وسماع يعوّل عليه، ولا حجة في قول الشاعر:

إنّ إنّ الكريم يحلُم ما لم

يَرَيَنْ مَن أجاره قد ضِيْما

فإنه من الضرورات، وكذا قول الآخر:

فلا والله لا يُلفَى لما بي

ولا لِلِمَا بهم أبدا دواءُ»(٣)

والبيت الأول لابن مالك ولهذا لم يَقُل: (ولا حجة له) أي: الزمخشري؛ لأن الزمخشري لم يستشهد بهذا البيت، ولا يخفى تأثره في تمثيله بـ«إنّ» بمثال الزمخشري. وهو ضرورة كما ذكر كبيت مسلم الوالبي (فلا والله...) وكذلك إدخال الحرف على الحرف على جهة التأكيد لاتفاق لفظهما ومعناهما(٤). ثم

(١) الإنصاف ١/ ١٢٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٢.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٤١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٧، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ١٩٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٩.

استطرد ابن مالك في الحديث عن توكيد غير حروف الجواب وأنه ضرورة إلا أن يُعاد الحرف مع ما اتصل به أو دخل عليه، ومثّل له بقوله:

ليتني ليتني توقّيت مذ أيـ

ـفَعْتُ طوعَ الهوى، وكنتُ منيبا(١)

ويلاحظ في هذا البيت الفصل بين الحرفين بالنون والياء، أو يُفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بالعاطف كقول الكميت:

ليت شعري هل ثم هل آتِيَنْهُم

أم يحولَنَّ دون ذاك حِمَامي(٢)

أو يفصل بجملة كقول رؤبة:

ليتَ - وهل ينفع شيئا ليتُ -

ليتَ شبابا بُوعَ فاشتريتُ

ثم قال: «ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف، كقوله:

لا يُنْسِكَ الأسى تأسيا فما

ما من حِمامٍ أحدٌ مستعصما»(٣)

والبيت له، ولكنه مسموع كما ذكر، فقد قال أبو دؤاد الإيادي يصف فرسا:

وهي تمشي مَشْيَ الظليم إذا ما

ما رقى الجريُ سهلةٌ عُرهومُ(٤)

وأنشد الفراء:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٤.

(٢) هاشمياته ٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٤.

(٤) الخيل لأبي عبيدة ١٤٢.

كما ما امرؤ في معشرٍ غير رهطه

ضعيفُ الكلام شخصُهُ متضائل(١)

ويذكر الفراء أنهم استجازوا الجمع بين «ما» وبين «ما» لأن الأُولى وُصلت بالكاف كأنها كانت هي والكاف اسما واحدا، ولم تُوصل بالثانية، وهو كقوله تعالى: (كلا لا وَزَرَ)(٢).

٥-١ أمثلته أوفى بالقاعدة:

قد يكون الشاهد المسوق للاستشهاد على مسألة ما غير محقق للمراد كما يريده ابن مالك ويرى أن غيره أكمل في الدلالة، ويظهر هذا الأمر في مثل مسألة نصب المضارع بـ«أن» مضمرة بعد الفاء أو الواو وجواز عطفه بالجزم إذا وقع بين الشرط والجواب، وكان سيبويه قد استشهد على ذلك بقول زهير:

ومَنْ لا يُقدِّم رجلَه مطمئنةً

فيثبتَها في مستوى الأرضِ يَزْلَقِ(٣)

وقال إن النصب جيد، فقال ابن مالك: إنه لا يُستشهد على هذه المسألة بما أنشده سيبويه من قول زهير السابق؛ لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي، وجواب النفي يُنصب في مجازاة وغيرها، وإنما يُستشهد بقول الشاعر:

ومن يقتربْ منّا ويخضعَ نُؤْوِهِ

ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما(٤)

فقد رأى ابن مالك أن بيته أوفى بالقاعدة وأسلم من استدراك.

---

(١) معاني القرآن ١/ ٦٨، ١٧٦.

(٢) سورة القيامة من الآية ١١.

(٣) ديوانه ١٨٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٦، شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٦١، ويلاحظ هنا تأثره بالآية الكريمة (فلا يخاف ظلما ولا هضما).

ومن ذلك أيضا مسألة حذف المضاف إليه عندما يُعطف على المضاف مضافٌ إلى مثل المحذوف، وأورد عليه شاهدا نثريا وهو قول بعض العرب: قطع الله الغداةَ يدَ ورجلَ من قالها، ومن شواهد النظم أورد شاهدين منها بيت للفرزدق وقول الأعشى:

إلا بُـــــــداهـــــــة أو عُـلا
لـــة ســـابحٍ، نـــهـــد الجُـــزاره[1]

ثم مثّل بثلاثة أبيات منها قوله:

سقى الأرضين الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها
فنِيْطَت عُرى الآمال بالزرع والضرع

وقوله أيضا:

بـنـو وبـنـاتُـنـا كـرامٌ فـمن نـوى
مـصـاهـرةً فـلـيـنـأ إن لم يـكن كـفـوا

وتقدير الأول: قطع الله يدَ مَنْ قالها، ورجل من قالها، وتقدير الثاني: إلا يُداهة سابح أو عُلالة سابح، وتقدير الثالث: سَهْلَها وحَزْنَها، وتقدير الرابع: بنونا وبناتنا....

ثم ذكر أن أحقّ هذه الأمثلة بالاطراد قوله: (سَهْلَ وحَزْنَها) وقوله: (بنو وبناتنا) لأن المحذوف فيها مدلول عليه بما أضيف إلى مثل المضاف إليه[2]، ويغلب على ظني أنه يقصد أن المضاف إليه المحذوف منهما ضمير فالدلالة عليه أوضح، ويؤيد هذا القصد أن المضاف إليه المحذوف في البيتين الأخيرين اسم ظاهر فجعله من قبيل غير المطّرد.

(١) ديوانه ٧٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٩.

ومنه إعمال «لا» عمل (ليس) فقد ورد في بيت لسواد بن قارب:

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة

بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب(١)

يقول ابن مالك(٢): ومثله وأظهر منه(٣):

تعزّ فلا شيءٌ من الأرض باقيًا

ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيًا

وقال في موضع آخر: «أجود شاهد على هذه مما لا يقبل تأويلا قول الشاعر: تعزّ...»(٤)، ولعله يقصد بالتأويل الأبيات التي جاء فيها الخبر محذوفا كقول سعد بن مالك بن ضبيعة:

من صدّ عن نيرانها

فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

وغيره(٥).

(١) جمهرة أشعار العرب ١/ ٨٤، والرواية فيه: سواك بمغنٍ عن سواد بن قارب.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/ ٢١٥.

(٣) أي: في أن خبره منصوب لفظا لا محلا.

(٤) التحفة ١٤٩، وزاد في شرح التسهيل١/ ٣٧٦ قوله:

نصرتُكَ إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبوّئتَ حِصْنًا بالكُماة حصينا.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٠٣، المقتضب ٤/ ٣٦٠، المسائل المنثورة ١٠١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٢، ٣٦٤، الإنصاف ٣٦٨، خزانة الأدب ٤/ ٩٣.

المبحث الثاني: دوافع منهجية

١-٢ ابن مالك بين السماع والقياس:

السماع أصل من أصول التقعيد، وكان ابن مالك على وعي بهذا الأصل فيقيس على المسموع - وإن قلّ - متى رأى له وجها في القياس يقوّيه، يقول: «القياس إنما يكون على ما سُمع لا على ما لم يُسمع»(١)، وكانت كثرة المسموع معتمَدا له في القياس متخذا منهج الاستقراء على نحوٍ غير مسبوق، يقول الشاطبي في إحدى المسائل التي أجازها ابن مالك بالقياس: «... لعلَّ ابن مالك استقرأ فيه من كلام العرب كثرةً أدّته إلى القول بالقياس، وله من هذا النحو في كتبه كثير»(٢). أمّا حين يضعُف القياس لديه فإنه لا يقيس بأمثلة من شعره ولو تعدّد المسموع، كما في تقديم الحال الصريحة على عاملها المتضمن معنى الفعل دون حروفه، حيث ورد في قراءة وبيت للنابغة فأجازه على ضعف ولم يَقِسْ عليه؛ لضعف العامل وظهور العمل، في حين استحسن القياس على تقديم الحال غير الصريحة إذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا وقد جاءت في قول ابن مقبل:

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به

وقد كان منكم ماؤه بمكان(٣)

وقوّى هذا القياس لديه شبه الحال بخبر «إنّ» إذا كان ظرفا، ولتوسعهم في الظروف بما لا يُتوسَّع في غيرها بمثله(٤).

ومثله امتناعه - تبعا للجمهور - من القياس على مجيء الحال مصدرا رغم وروده في كثير من الآيات وأقوال العرب، فجعله مما يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأن الحال خبر

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤١٨.

(٢) المقاصد الشافية ٧/ ١٤٠.

(٣) ديوانه ٢٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦.

في المعنى، وصاحبه مُخبَر عنه، فحقُّ الحال أن يَدلّ على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة(١).

ويعرف ابن الأنباري القياس بأنه: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»(٢)، وقال إنه في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل لِعلّة(٣)، ويذكر أنه معظم أدلة النحو، والمعوّل عليه في غالب مسائله(٤). ويقسمه علماء أصول النحو إلى ما يلي:

– حمل الفرع على الأصل كحمل الجمع على المفرد إعلالا وتصحيحا.

– حمل الأصل على الفرع ويسمّى قياس الأَولى كإعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لتصحيحه.

– حمل النظير على النظير ويسمّى قياس المساوي وهو إما لفظا كزيادة «إنْ» بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة حملا على «ما» النافية، وإما معنى كإعمال «أن» المصدرية حملا على «ما» المصدرية، وإمّا لفظا ومعنى كحمل التفضيل على التعجب في عدم رفع الظاهر، وحمل التعجب عليه في التصغير لاتفاقهما وزنا وأصالة وزيادة.

– حمل الضد على الضد ويسمّى قياس الأدون أو الأدنى كالجزم بـ«لن» حملا على «لم»(٥)، وسوف نرى أن ابن مالك في قياساته كان ضمن هذا الإطار الذي عيّنه علماء الأصول.

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، سبك المنظوم وفك المختوم ١٣٦، وينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٣٨–٤٤١.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٣) لمع الأدلة ٩٣.

(٤) ينظر: الاقتراح ٧٠.

(٥) ينظر: الاقتراح ٧٤–٧٨، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ٦٥–٦٨.

١-١-٢ القياس على المسموع:

سبق أن أشرت إلى أن ابن مالك يقيس في المسائل النحوية كثيرا؛ لعلمه أن النحو يثبت بالقياس، يقول الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس... فلو لم يجُزِ القياسُ واقتُصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا يفيَ ما نخصُّ بما لا نخصّ... بخلاف اللغة فإنها وُضعت وضعا نقليا لا عقليا فلا يجوز القياس فيها بل يُقتصر على ما ورد به النقل»(١).

وكان في قياسه سائرا على سنن المتقدمين مدركا لحدود القياس مستوفيا لأركانه، ألم يقل ابن جني: «... لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلوِ بنصٍّ أو ينتهك حرمة شرع»(٢)، وهذا المعنى أكده الفارسي من قبل(٣).

وقبل أن أتحدث عن قياس ابن مالك على المسموع؛ أودّ الإشارة إلى أنه كان يفرّق، في إجازة المسائل والقياس على المسموع، بين لغة الشعر والنثر، وكُتُبه تنطق بهذا التوجّه وتفصح عنه كثيرا(٤). وفي القياس على أشعار العرب اتكأ ابن مالك على آراء السابقين، فهذا الفارسي يقول: «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم»(٥)، وفي قياس المنثور على المنظوم فعل ذلك أيضا، وله في مذاهب القدماء ما يؤيده؛ نقل ابن جني عن أصحابه أن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل إلا أن نقيسه،

(١) لمع الأدلة ٩٥، ١٠٠، وينظر: الاقتراح ٧١، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ٦٢.

(٢) الخصائص ١/ ١٨٩.

(٣) كتاب الشعر ١/ ١١٩.

(٤) التحفة ٣٢١-٣٢٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٧، شرح التسهيل ٣/ ٩٥.

(٥) الخصائص ١/ ٣٢٣.

وأورد أبياتا وآية وردا فيها، وقاس أمثلة كثيرة ثم قال: «فهذا كله من كلام العرب، ولم يُسمع منهم، ولكنك سمعت ما هو مثله، وقياسه قياسه»(١)، وكذلك عكسه، وهو قياس المنظوم على المنثور، نقل ابن جني عن أبي علي أنه قال: «لو شاء شاعر، أو ساجع، أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما، وفعلا، وصفة لجاز له، ولَكَان ذلك من كلام العرب»(٢)، ومدار ذلك كله ما نقله المازني عن الخليل وسيبويه من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما ليس من كلام العرب فليس له معنى في كلامهم(٣).

ومن خلال تتبّع أمثلته تبيّن أنه يقيس المنظوم على المنظوم، والمنظوم على المنثور، سواء أكان من القرآن الكريم، أم الحديث الشريف، أم أقوال العرب، وأحيانا على أمثلة النحاة النثرية، وربما قاس على نوع واحد، وأحيانا على أكثر من نوع.

فمثال قياسه على أكثر من مسموع إخراجه (سِوَى) بلغاتها عن الظرفية، وسَوّى بينها وبين (غير) مطلقا، فذكر أنه يُستثنى بها متصلا ومنقطعا، ويُوصف بها، وتقبل مثل (غير) تأثير العوامل المفرَّغة رافعة وناصبة وخافضة، وكان خروجها عن الظرفية واردا عن العرب في منثور الكلام مما رواه الفراء، وجاء في الحديث، وجاء في الشعر فقاس عليها واستعمل (سِوَى) في الاستثناء المتصل فقال:

كُلّ سعي سوى الذي يُورث الفو

زَ فعقباه حسرةٌ وخَسَار

وفي المنقطع فقال:

لم أُلفِ في الدار ذا نطقٍ سوى طَلَل

قد كاد يعفو، وما بالعهد من قِدَم

(١) المصدر نفسه ١/ ٣٦٧.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٥٨.

(٣) ينظر: المنصف ١/ ١٨٠.

وفي المفرّغ فقال ممثلا على دخول «إنّ» عليها:

لـــديك كـــفـــيـل بـــالـــغِـــنَى لمـــؤمِّلٍ

وإنَّ سِـــواكَ مَنْ يـــؤمّـــلُهُ يَـــشـــقى

وقال ممثلا على الإضافة:

ذِكْـــرُك الـــله عـــنـــد ذكـــر ســـواه

صـــارفٌ عن فـــؤادك الـــغـــفَلات[1]

وقول ابن مالك هنا موافق للكوفيين والزجاجي، مخالف لسيبويه والجمهور الذين ذهبوا إلى أن (سِوى) ملازمة للظرفية و(سواء) ظرف غير متمكن[2]، وقد عارض ابنَ مالك بعض المتأخرين فقالوا إن ما استدلّ به من المنثور يُحمل على الشذوذ، أمَّا الحديث فليس معتبرا في الاستشهاد عند بعضهم، وأن تصرفها مخصوص بالشعر الذي هو موضع اضطرار[3].

والذي أراه وجاهةَ ما ذهب إليه ابن مالك فقد قاس أمثلته على نثر وشعر مسموعان عن العرب، وقد خَرَجَت فيها (سوى) عن الظرفية، ومفهوم الضرورة عنده مخالف لمفهومها عند أكثرهم، وأتى من كلام سيبويه بما يدل صراحة على أن معنى (سَواء) معنى (غير)[4].

وقد يقتصر على نوع واحد، فيقيس فقط على القرآن الكريم، أو الحديث... وسوف أبيّن فيما يلي أمثلة من ذلك القياس على جنس واحد من المسموعات، وسوف أكتفي بمثال على كل نوع.

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣١٤- ٣١٦، وينظر: المقصور والممدود لابن مالك ٢٨١.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣١، ٤٠٧، ٢/ ٣٥٠، الإنصاف ٢٩٤، الملخص في ضبط قواعد العربية ٤٠٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٣٥٠-٣٥٦، توضيح المقاصد ٢/ ٦٨١، المقاصد الشافية ٣/ ٣٩٥-٤٠١.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣١٥-٣١٦.

١-١-١-٢ القياس على الآيات القرآنية، والقراءات:

ومن قياسه على الآيات فقط قوله في مسألة نصب المضارع بـ «أن» المضمرة وجوبا بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضَين، وشمل الطلب سبعة أشياء: الأمر، والنهي، والتحضيض، والتمني، والدعاء، والاستفهام، والعرض، وشواهدها من الشعر والقرآن الكريم مذكورة في كتب النحاة(١)، وقاس ابن مالك على النهي في قوله تعالى: (ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي)(٢)، فقال:

لا يخدعنّك موتورٌ وإن قدُمت
تِراتُهُ فيحيقَ الحزنُ والندم

وعلى التحضيض في قوله تعالى: (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدّقَ)(٣)، فقال:

لولا تعوجين يا سلمى على دَنف
فتُخمدي نارَ وَجْدٍ كاد يُفنيه

وعلى التمني في قوله تعالى: (يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ)(٤)، فقال:

يا ليت أُمّ خُليد واعدتْ فَوَفَتْ
ودام لي ولها عُمرٌ فنصطَحِبَا

وعلى الدعاء في قوله: (ربَّنَا اطمِس على أموالهم واشدُد على قلوبهم فلا يؤمنوا)(٥)، فقال:

ربّ وفقني فلا أعدلَ عن
سَنَن الساعين في خير سَنَنْ

(١) ينظر: اللمحة شرح الملحة ٢/ ٨٣٠، ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٧٠، المقاصد الشافية ٦/ ٥١.

(٢) سورة طه من الآية ٨١.

(٣) سورة المنافقون من الآية ١٠.

(٤) سورة النساء من الآية ٧٣.

(٥) سورة يونس من الآية ٨٨.

وعلى الاستفهام في قوله تعالى: (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا)[1]، فقال:

هل تعرفون لباناتي فأرجُوَ أن

تُقضى فيرتدَّ بعضُ الروح في الجسد[2]

ويتصل بهذا القياس قياسه على القراءات القرآنية، ومثاله الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقد خصّ كثير من النحويين الفصل بين المتضايفين بضرورة الشعر[3]، وفرّق ابن مالك بين الفصل بأجنبي فهو فيه على مذهب الجمهور، والفصل بغير أجنبي فأجازه في ثلاث مسائل في حال السعة والاختيار، عندما يكون الفاصل معمولا للمضاف غير مرفوع، وسوف أقتصر على مسألتين قاس في الأولى على قراءة متواترة، وفي الثانية على قراءة شاذة، وهما:

١- أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر: (وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم)[4]، واستشهد عليها من الشعر بستة أبيات ثم قال: وأنشد غيره من أئمة العربية:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة

فسقناهم سوقَ البغاثَ الأجادلِ

ومن يلغ أعقاب الأمور فإنه

جدير بهُلك آجل أو معاجلِ[5]

والبيتان له قاسهما، وانظر إلى وصف نفسه بأنه: من أئمة العربية، وقد صدق،

(١) سورة الأعراف من الآية ٥٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٤- ١٥٤٦، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٣٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٧٨، معاني القرآن للفراء ١/ ٨١، المقتضب٤/ ٣٧٦، مجالس ثعلب ١/ ١٢٥، الأصول ٢/ ٢٢٦، المسائل البغداديات ٥٦١، الخصائص ٢/ ٤٠٤.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٣٧، وتنظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٨، الكشاف ٢/ ٥٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٢-٩٨٧، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧-٢٧٨.

وقد نسبهما في شرح عمدة الحافظ لبعض الطائيين[١]. وهذا دليل آخر على أنه صاحب هذه الأبيات يضاف إلى ما سبق ذكره.

٢- أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم في الشواذّ: (مخلفَ وعدَه رُسُلِه)[٢]، وقاس عليها فقال:

ما زال يُوقن من يؤمُّك بالغنى

وسواك مانعُ فضلَه المحتاجِ[٣]

٢-١-١-٢ القياس على الحديث النبوي:

كان ابن مالك قد توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي، وتعقّبه أبو حيان والشاطبي في ذلك، ولن أدخل في قضية الاحتجاج بالحديث في مسائل النحووالصرف، ويهمُّني هنا أمران:

١- أن ابن مالك قد يقتصر على الحديث النبوي في إثبات قاعدة؛ كحديثه عن حذف حرف النداء واستشهد بقول النبي ﷺ -مترجما عن موسى عليه السلام-: «ثوبي حَجَرُ»[٤]، وكقوله ﷺ: «اشتدّي أزمةُ تنفرجي»[٥]، يقول: «وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما، والبصريون يرون هذا شاذّا لا يُقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصحّ»[٦].

٢- القياس على الحديث عند ابن مالك، وهذا يظهر كثيرا في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) وسأكتفي بمسألة قاس فيها على الحديث فقط، وهي أنه

(١) ١/ ٤٩١.

(٢) سورة إبراهيم من الآية ٤٧، وتنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨١، البحر المحيط ٥/ ٤٣٩.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٩٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٨.

(٤) ينظر: صحيح البخاري (٣٤٠٤) ٤/ ١٥٦.

(٥) كنز العمال رقم (٨٦٨٥) ٣/ ٧٥٢، وينظر تخريج محقق شرح الكافية الشافية له ٣/ ١٢٩١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١.

جعل حديث أبي شريح الخزاعي: «سمعت أذنايَ، وأبصرت عيناي رسول الله ﷺ حين تكلم...»[1] شاهدا على تنازع فِعْلَي فاعلين متباينين منصوبا واحدا، وقاس عليه قوله:

أَضْنَت سعادُ وأضْنَتْ زينبٌ عُمَرا

ولم ينلْ منهما عينًا ولا أثرا

يقول: «وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع»[2].

وقبل أن أترك القياس على الحديث الشريف فإني أذكر مسألة نصَّ فيها ابن مالك على القياس على الحديث، وهي الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور، وذكر شاهدا للفصل بالظرف وهو قول الشاعر:

فرِشْنِي بخير لا أكونَنْ ومدحتي

كناحت يومًا صخرةٍ بعَسِيْلِ

ومثّل على الفصل بالجار والمجرور بقوله:

لأنت مُعتادُ في الهيجا مصابرةٍ

يصلى بها كلُّ من عاداك نيرانا

ثم قال: «فهذا النوع من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قوَّة، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال: هل أنتم تاركو لي صاحبي[3] أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور... وهو أفصح الناس، فدلّ ذلك على ضعف قول من خصّه بالضرورة»[4]. ومذهب الجمهور أن الفصل مخصوص بالضرورة الشعرية.

(١) ينظر: صحيح البخاري (٦٠١٩) ٨/ ١١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٢١.

(٣) صحيح البخاري (٣٦٦١) ٥/ ٥.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٩٠، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧.

٣-١-١-٢ القياس على أشعار العرب:

وهو كثير وأغلب قياساته منه، وسأذكر بعضا من المسائل التي قاسها على الشعر ليس غير، ومنها الابتداء بالنكرة المفيدة إذا تلت واو الحال فقال:

سـرينـا ونجمٌ قـد أضـاء فـمـذ بـدا

مُـحـيّـاكِ أخـفى ضـوءُه كلَّ شـارق

قاسه على قول ابن الدمينة:

عـرضـنـا فـسـلّـمـنـا فـسـلّـم كـارهـا

علـينـا، وتـبـريحٌ من الوَجْـد خـانقُه(١)

ومن قياسه على الشعر فقط قوله مجيزا تقديم الحال على صاحبها المنصوب:

وصـلـتُ ولـم أصـرم مـسـيـئـين أسـرتي

وأعـتـبـتُـهـم حـتـى يُلاقـوا ولائـيـا

يريد: وصلت أسرتي مسيئين، قاسه على قول الحارث بن ظالم:

وقـطّع وصـلـهـا سـيـفي وأني

فـجَـعْتُ بـخـالـدٍ طُـرًّا كِلابـا(٢)

ومما يسترعي الانتباه هنا أن ابن مالك يجيز القياس على القليل أو الشاذ كما فعل حين أورد بيت النابغة الجعدي شاهدا على إعمال «لا» النافية للجنس في المعرفة:

وحـلّت سـواد الـقـلـب لا أنـا بـاغـيـا

سـواهـا ولا في حُـبّـهـا مـتـراخـيـا(٣)

وذكر أن المتنبي حذا حذوه ثم قال: «والقياس على هذا شائع عندي»(٤).

(١) ديوانه ٥٣، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٠، وينظر بيت الحارث في: المفضليات ٣١٤، معجم البلدان ٤/ ٤٠٨.

(٣) ديوانه ١٨٣، وينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٢.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، وينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١.

٤-١-١-٢ القياس على أقوال العرب:

والمقصود بأقوال العرب الأمثال وغيرها من منثور الكلام، ومن قياسه عليها عطف الأضعف على الأقوى بـ« حتى » في قوله:

قهرناكم حتى الكُماةُ فإنكم

لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا[١]

قاس عطف الأضعف (بنينا الأصاغرا) على الأقوى وهو الضمير (نا) في الشطر الثاني على قولهم في المثل: (استنّت الفِصالُ حتى القرعى)[٢].

وأما قياسه على ما نقله النحاة عن العرب من استعمالات لغوية فمنه مخالفته لسيبويه باختياره الاتصال في ثاني الضميرين في (كُنْتُهُ)، وكان سيبويه يختار الانفصال قياسا؛ لأنه خبر الابتداء، ونصّ ابن مالك على أنه لم يَحْكِ في الانفصال نثرا إلا في الاستثناء في قولهم: (أتوني ليس إيّاك، ولا يكون إياه)، وعلّل ابن مالك اختياره للاتصال بأمرين، أولهما أن الضمير الثاني خبر مبتدأ في الأصل... وثانيهما أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز؛ إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناءٍ إلا في النظم، فرجّح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال، ثم أورد بيتا من شعره على الاتصال في غير ضرورة، يقول:

كم لَيْثٍ اغترّ بي ذا أشبُلٍ غَرِثَت

فَكَانَنِي أعظَمُ الليثين إقداما

يقول: فقال: فَكَانَنِي مع تمكّنه أن يقول: فكُنْتُهُ، جعل (أعظم) بدلا من الضمير[٣]، وهذا البيت قاسه ابن مالك فأخذ لفظ (كانَنِي) تحديدا مما ذكره

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، وينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦١٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٠.

(٢) استنّ: عدا وجرى بنشاط، والفِصال: جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فُصل عن أمه، والقرعى: جميع قريع، وهو الذي به قرع، وهو بثر أبيض يخرج بالفصيل، ويُضرب مثلا لمن يفعل شيئا وليس بأهل لفعله.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٥٤، وينظر: التحفة ٢٣٩.

سيبويه حين قال: «بلغني من العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك: كانَنِي»(١).

وقياسُ ابن مالك اتصالَ الضمير صحيح؛ لكونه مسموعا عن العرب في الشعر كثيرا(٢). ويظهر من خلال هذه الشواهد وغيرها، وما ذكره ابن مالك من المنثور أنّ اتصال الضمير بالفعل الناسخ أكثر من انفصاله.

وأجاز ابن مالك تبعا للأخفش تقديم الخبر مشتملا على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ فقاس على قول العرب: (في أكفانِهِ درج الميّتُ) قوله:

بمسعاتِهِ هُلْكُ الفتى أو نجاتُه

فنفسَك صُنْ عن غيِّها تَكُ ناجيا(٣)

٥-١-١-٢ القياس على أمثلة النحاة:

واختار ابن مالك ـ تبعا لسيبويه ـ الانفصال في الضمير الواقع ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب؛ لأنه حَجَزه عن الفعل منصوب آخر، وقاس ابن مالك على قول سيبويه: «وتقول: حسبتُكَ إيّاه، وحسبتُني إياه؛ لأن حسبتُنِيْه وحَسِبْتُكَهُ قليل في كلامهم»(٤) فمثَّل بقوله:

أخي حسبتُك إياه وقد مُلِئَتْ

أرجاءُ صدرِك بالأضغان والإحَنِ

فأخذ (حسبتُكَ إيّاه) من مثال سيبويه(٥).

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٦، التعازي والمراثي ٨٦، ٣٠٩، تفسير الطبري٢/ ٦٥٥، رسالة الصاهل والشاحج ٥٤٤، الإنصاف ٢/ ٨٢٣، المحرر الوجيز ١/ ٢٢١، منتهى الطلب ٨/ ٣٣٣، خزانة الأدب ٥/ ٣٢٧.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٠٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٥.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٥٥، واختار الاتصال في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٣، شواهد التوضيح والتصحيح ٣١.

ومثل هذا ـ وأوضح منه ـ في القياس على أمثلة النحاة ما مثّل به عندما خالف الكوفيين في منعهم تقديم المفعول به المضمر على الفعل، وهي مسائل ذكر لها النحاة أمثلة، ونظم ابن مالك على غرارها، فقد مثّل النحاة بقولهم: (زيداً غلامُهُ ضَرَب)، فأتى ابن مالك بما يماثله شعرا فقال:

كَعْبا أخوه نَهَى فانقاد منتهيا

ولو أبى باءَ بالتخليد في سَقَرا

ومثّلوا بـ (غلامَه ضرَبَ زيدٌ) فقال:

رأيَه يحمدُ الذي ألفَ الحز

مَ، ويشقى بسعيه المغرورُ

ومثّلوا بـ (ما أرادَ أخَذَ زيدٌ) فقال:

ما شاءَ أنشأَ ربي والذي هو لم

يشأ فلستَ تراه ناشئا أبدا

ومثّلوا بـ (ما طعامَك أكَلَ إلا زيدٌ) فقال:

ما المرءَ ينفعُ إلا ربُّه فَعَلا

مَ تُستمال بغير الله آمالُ(١)

ويظهر أن ابن مالك عندما مثّل بهذه الأمثلة استند ـ وإن لم يصرح به ـ إلى ما أجازه ابن جني وغيره ـ مخالفين الجمهور ـ من اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدّم الفاعل نحو (ضَرَبَ غلامُهُ زيدا) لتقدُّم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة، وجعلوه نظير قول النابغة أو غيره:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم

جزاءَ الكلاب العاويات، وقد فَعَلْ

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٥٣، وينظر: الأصول ٢/ ٢٣٥، الإنصاف ١/ ١٧٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٨.

فأعاد الهاء في (ربُّه) على (عديّ)، والجمهور يعيدونها على مذكور متقدّم لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل(١)، وما مثّل به ابن مالك ـ في البيتين الأوليْن ـ ليس فيه تقديم المضمر العائد على متأخر في اللفظ والرتبة، فهو أيسر مما أجازه ابن جني.

وفي البيت الثالث (ما شَاءَ أنشأَ رَبّي) تابع البصريين في إجازة نحو (ما أرادَ أخذَ زيدٌ) وفي (أراد) ضمير زيد(٢).

أما البيت الرابع (ما المرءَ ينفعُ إلا ربُّه) فالاستثناء فيه مفرّغ، والمستثنى (ربُّه) سدّ مسدّ الفاعل، وكأنه قال: ينفع ربُّه المرءَ، وتقديم المفعول به على الفاعل من غير ضمير كثير(٣).

وذكر أن الأكثر في عامل الحال أن يكون عاملا في صاحبها فهو مثل الصفة والموصوف، والمميِّز والمميَّز، والخبر والمخبَر عنه، وقد يعمل فيهما عاملان كقولهم: ها قائما ذا زيدٌ، فنصب الحال حرف التنبيه، وليس له عمل في صاحبها (زيد)، وقاس على هذا المثال فقال:

ها بيّنا ذا صريحُ النُّصحِ فاصغ له

وطِع فطاعة مُهْدٍ نصحهُ رَشَد(٤)

وإعمال حرف التنبيه في الحال مذهب الجمهور(٥)، ومنعه السهيلي وابن أبي العافية(٦).

---

(١) الخصائص ١ / ٢٩٤، وينظر: الإنصاف ١ / ٢٥٢، التذييل والتكميل ٢ / ٢٦٥.

(٢) الأصول ٢ / ٢٣٩.

(٣) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٨.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٥٥.

(٥) المقتضب ٤ / ٣٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣٤، توجيه اللمع لابن الخباز ٢٠٦.

(٦) نتائج الفكر ٢٢٩، التذييل والتكميل ٩ / ١٠٠، همع الهوامع ٢ / ٢٤٢.

وقد يذهب أحد النحاة المتقدمين إلى رأي ويُمثّل له بأمثلة فيأتي ابن مالك فيورد شاهده من الشعر ويقيس عليه على قلّته؛ كما فعل حين أجاز الأخفش مجيء الوصف مبتدأ غير معتمد على نفي أو استفهام وبعده فاعل يسدّ مسدَّ خبره، فيجوز عنده (قائمٌ زيدٌ، والزيدان، والزيدون)[1]، وجعل ابن مالك مما يدلّ على صحة هذا الاستعمال قول زهير الضبّي:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم

إذا الداعي المثوِّبُ قال يا لا

على جعل (خير) مبتدأ و(نحن) فاعل سدّ مسدّ الخبر، وقاس عليه قوله، ونسبه إلى بعض الطائيين:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِيا مقالة لِهْبيٍّ إذا الطيرُ مرّتِ[2]

وهو قبيح عند سيبويه[3]، ووجّه الفارسي البيت الأول توجيها آخر تابعه فيه ابن خروف فرجّح أن يُعرب (خير) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (نحن خير) و(نحن) المذكورة توكيد لما في (خير) من ضمير المبتدأ[4].

وأبطل السهيلي قول الأخفش ومن وافقه بالقياس وانعدام المسموع[5]، ويضاف إلى ما سبق من أدلة ما ذكره الأخفش من قراءة أبي حيوة (ودانيةٌ عليهم ظلالُها) بالرفع[6]، وكذا تجويز ابن عطية أن يكون قوله تعالى: (فإنه آثمٌ قلبُهُ)[7] من هذا القبيل.

(١) شرح المفصل ٦/ ٧٩، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦، ٣/ ٤١٧، البسيط في شرح الجمل ١/ ٥٨٣.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٧.

(٤) المسائل المشكلة (البغداديات) ٤١٥، كتاب الشعر للفارسي ١/ ٢٧٢، ٢٨٧، التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥.

(٥) نتائج الفكر ٤٢٥.

(٦) سورة الإنسان من الآية ١٤، والقراءة في: البحر المحيط ٨/ ٣٨٨، وينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٤١.

(٧) سورة البقرة من الآية ١٣٠، وينظر: المحرر الوجيز ١/ ٣٨٧.

٢-١-٢ قياس الشَّبَه:

واستعمل ابن مالك نوعا آخر من القياس وهو قياس الشَّبَه، وهو نوع من القياس لا يقوم على تجريد القواعد، وإنما الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء ببعضها في قوانين عامة أو ما يشبهها، وقالت د. منى إلياس: إنه يمكن أن يُسمّى بالقياس التفسيري(١).

والتفت ابن جني والأنباري لهذا النوع، فذكرا أن الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكما من أحكامه على حسب قوّة الشبه(٢). ويظهر استعمال ابن مالك لقياس الشَّبَه في مسائل منها أنه حين تحدث عن توسيط خبر الأفعال الناقصة بينها وبين اسمها، فبدأ بـ(كان) وذكر شواهدها، ثم ثنّى بـ(ليس) و(دام) وأنه جائز فيهما وإن كانا لا يتصرفان فربما أُعتُقِد ـ لضعفهما في أنفسهما ـ عدم تصرفهما في العمل، وقد وقع في ذلك ابن معط فمنع توسيط خبريهما، وقوله مخالف للمقيس والمسموع، أما مخالفته للمقيس فبيّنة؛ لأن توسيط خبر (ليس) وهي أضعف من (دام) جائز بإجماع، وبأنها تشبه «ما» النافية معنًى و«ليت» لفظًا لأن وسطها ياء ساكنة سالمة ومثل ذلك مفقود في الأفعال،واستدل بالسماع فذكر شاهده في (ليس) ثم قاس عليها (دام) ومثّل على توسيط خبرها بقوله:

لا طِيْبَ للعيش ما دامت منغّصة

لـــــذّاتُه بادّكار الموتِ والهرم(٣)

ولله دره فقياسه صحيح حيث وجدتُ شاهدا لرؤبة فيه توسيط للخبر وهو قوله:

---

(١) القياس في النحو ١٠٢.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٨، الإنصاف ١/ ٦٦، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٠٣.

والسَّدُّ ما دام صحيحا أرْدُمُهْ
حديدُه وقِطْرُه ورَضَمُهْ(١)

وفي مسألة الضميرين (هُوَ وهِيَ) ذكر أن الهاء منهما تسكّن بعد (الواو، والفاء، ولام الابتداء، وثمّ) جوازا، وبه قرئ في السبعة قوله تعالى: (وَهْوَ معكم)، وقوله: (فهْوَ وليُّهم)، وقوله: (لَهْيَ الحيوان) وقوله: (ثمّ هْوَ يوم القيامة)(٢)، وتسكّن بعد همزة الاستفهام والكاف في ضرورة الشعر، وعلّة تسكينها الفرار من مخالفة النظائر، وذلك أنه ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لِيْن غيرهما، واستشهد على الهمزة بقول المرار العدوي:

فقمتُ للطّيف مُرتاعا وأرّقني
فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُم

ومثّل للكاف بقوله:

وقد علموا ما هُنَّ كَهْيَ فكيف لي
سُلُوّ ولا أَنْفَكّ صبّا متيّما(٣)

وقياسه هنا قوي، فقد ذكروا أن الكاف تجرّ الضمير اضطرارا كما في قول العجاج:

كَهُ ولا كَهُنّ إلا حاظلا(٤)

أما تسكين الهاء فقد ذكر علّتَهُ، واعتلّ له ابن جني بعلة أخرى وهي أن هذه الأحرف (الواو، والفاء، واللام) لما كُنَّ على حرف واحد وضعُفن عن انفصالها

(١) الشعر والشعراء ٣٩٩.

(٢) تنظر على الترتيب: سورة الحديد: ٤، النحل: ٦٣، العنكبوت: ٦٤، القصص: ٦١.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٤٣.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٨٤، وينظر: لسان العرب (ها) وينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٧٤٧، همع الهوامع ٢/ ٣٦٣.

وكان ما بعدها على حرفين الأول منهما مضموم أو مكسور أشبهت في اللفظ ما كان على (فَعُل) أو (فَعِلَ) فخفّف أوائل هذه كما يخفف ثوانى هذه فصارت (وَهُوَ) كـ(عَضُد)، وصار (وَهْوَ) كـ(عَضْد) كما صارت (أَهِيَ) كـ(عَلِمَ) وصار (أَهْيَ) بمنزلة (عَلْمَ)[1]. ويلاحظ أن العِلّة التي ذكرها ابن جني تنطبق على الكاف أيضا.

وأُوردُ هنا ملاحظة فيما سبق، وهي أن ابن مالك في المسألة الواحدة قد يذكر المقيس عليه ضمن شواهده، وقد لا يذكره، ففي مسألة اختصاص (ليس) من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها لكونه نكرة عامة استشهد بقول عبدالرحمن ابن حسان:

ألا يا ليلُ ويحكِ نبّئينا
فأمّا الجودُ منكِ فليس جُوْدُ[2]

أي: فليس منك أو عندك جود، وحكى سيبويه: (ليس أحدٌ) أي: ليس هنا أحد[3]، وقاس عليهما قوله:

يئستم وخِلتم أنّه ليس ناصر
فبوِّئتُمُ من نَصْرِنا خيرَ مَعْقِل

ثم ذكر أن (كان) تشارك (ليس) في مجيء اسمها نكرة بعد النفي، ومثّل على ذلك بقوله:

إذا لم يكن أحد باقيا
فإن التأسّي دواء الأسى[4]

(١) الخصائص ٢/ ٣٣٠، وينظر: ١/ ٣٠٥ منه، اللسان (هيا).
(٢) شعره ٢١.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٤٦.
(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٥٩.

وهو كثير كما قال، ومنه قول أبي محجن:

ووجـــدتُ وجـــدا لم يـــكن أحـــدٌ

قـبـلـي مِنَ اجلِ صـبـابـةٍ يـجـدُهْ(١)

واكتفى هنا ببيته عن بقية الشواهد.

٣-١-٢ القياس على النظائر لفظا، أو معنى، أو حُكما:

وقبل أن أبدأ الحديث عن هذا النوع من القياس ألفت النظر إلى التشابه بين هذه الأنواع، فبعض الأمثلة قد تصلح لأكثر من نوع، ولكني أدرجها ضمن نوعها بحسب قربها أو وضوح ذلك النوع فيها أكثر من غيره، ومن القياس على النظير لفظا قوله في إعمال (عدّ) عمل (ظنّ):

لا تـعـــدُدِ المـــرءَ خِلاًّ قـبل تجـربـة

فـــرُبّ ذي مَـــلَقٍ في قـــلـــبـه إِحَن(٢)

قاسه على قول النعمان بن بشير:

فلا تعـدُد المولى شـريـكَك في الـغنى

ولـكنـما المولى شـريكك في العُدْم(٣)

وعلى قول جارية بن الحجاج (أبو دؤاد الإيادي):

لا أعُـــدّ الإقـــتـــار عُـــدمـــا ولـــكن

فَـقْـدَ من قـد فـقـدته الإعـدَامُ(٤)

ولا يخفى تأثّر ابن مالك بمعنى البيتين في مثاله.

وفي مسألة عطف الاسم على الضمير من غير إعادة الخافض، وهي مسألة منعها

(١) الأغاني ١/ ٣٤٢، وينظر: أمالي المرزوقي ٣٩٢، التعازي والمراثي ١٨، أمالي القالي ١/ ٢٣١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٢.

(٣) ديوانه ٢٩.

(٤) ديوانه ٣٣٨.

البصريون وأجازها الكوفيون، ومال ابن مالك فيها إلى الجواز(١) واستدلّ بأدلة مختلفة منها تسعة أبيات؛ خمسة شواهد معروفة، العطف في ثلاثة منها بـ (الواو) وفي الآخرَين بـ «أو» و«أم» وأورد ابن مالك خمسةً غيرها؛ عطف في اثنين بـ (الواو)، وفي واحد بـ «أو»، وقاس في الثالث والرابع «بل» و«لا» من حروف العطف فقال:

إذا بِنَا بل أُبَيْنِيَنا اتّقت فئة
ظلَّت مؤمّنةً ممّن يُعَاديها

وقال:

بنا أبدًا لا غَيْرِنا تُبْلَغُ المنى
وتُكشف غمّاء الخطوبِ الفوادِحِ(٢)

وعندما منع بعض النحاة ـ ونُسب إلى سيبويه ـ الفصل بالظرف بين (أفعل) التعجب ومنصوبه(٣)، وأجازه الجرميّ والفارسي قياسا على باب (نِعم وبئس)، وذكر الفارسي أنه في (أفْعَلَ) أجوز لأنه أشدّ تصرفا في معموله من (نِعْمَ) حيث يعمل في النكرة والمعرفة وفي المضمر والمظهر، ومعمول (نِعْم) واجب التنكير(٤). وزاد ابن مالك إلى ما ذكره الفارسي أن الظرف والجار والمجرور مُغْتَفر الفصل بهما بين المتضايفين مع أنهما كالشيء الواحد، فالفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجَّب منه وليسا كالشيء الواحد أحقّ وأولى، وساق أدلة السماع نثرا ونظما ويلاحظ في الأبيات الأربعة التي استشهد بها أن صيغة التعجب فيها (أفعِلْ به)،

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٠ – ١٢٥٣، وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٥٦، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٠–٦٦٥، شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٤، شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧.

(٣) المقتضب ٤/ ١٧٨، الأصول ١/ ١٠٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٨، شرح المفصل ٢/ ٣٠٩، ٧/ ١٥٠.

(٤) المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٥٦.

وفُصِل بالجارّ والمجرور في بيت للعباس بن مرداس، وبالظرف في بيت لأوس بن حجر(١).

وقاس عليها مثالا في الفصل بالظرف بين فعل التعجب (ما أفعلَ) ومنصوبه، وهو قوله:

عاتبتني وما ألذّ لدى الصبب

عتابَ الحبيب يوم التلاقي(٢)

وقاس الفصل بالجار والمجرور في (ما أفعلَ) فقال:

خليليّ ما أحرى بذي اللُّبِّ أن يُرى

صبورا، ولكن لا سبيل إلى الصبر

ومثّل ببيتين آخرين على المسألة نفسها(٣).

وقبل الحديث عن قياس المعنى لدى ابن مالك فإني أسوق نصًّا يكشف بوضوح طريقته في القياس، حيث علّق على حديث ابن الحاجب عن نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) بشرط أن يتقدّمها نفي، يقول: «لو قال حقيقي، أو مؤول كان أَولى؛ ليدخل مثل: قلّما تأتينا فتحدّثَنا، وغير قليلٍ أنصارُك فيُخافَ عليك؛ لأن المعنى: ما تأتينا، وما قليل أنصارك، ولم يذكر التحضيض والدعاء والترجي فإن حكم الثلاثة كحكم التمني وغيره مما تقدّم.

قلت: ويحتمل دخول التحضيض في العرض؛ لأنه من جنسه، والترجي في التمني، والدعاء في الأمر والنهي؛ لأنه بلفظهما، والقرائن تُخصّص ذلك»(٤).

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٠-٤٢، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٨٩٢، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٤٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٨، التحفة ٣٨٦، شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٢، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧١.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٤٨.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٥٠، شرح التسهيل ٣/ ٤١.

(٤) التحفة ٣٤٢.

ومن قياس المعنى لديه أنهم عندما اشترطوا في (زال وأخواتها) لكي تعمل عمل (كان) أن تكون مسبوقة بنفي ملفوظ أو مقدّر، وأكثر ما يكون النفي بـ«ما» أو «لن» أو«لا»، وقاس عليها ابن مالك معناها فذكر أن (قلّما، وغير) قد تغني عن حروف النفي، وأورد عليه قوله:

قـلّـمـا يـبـرحُ المـطـيعُ هـواهُ

وَجِلاذا كـآبـةٍ وغـرامِ[1]

وقوله:

عـسـيرٌ تـوقّـيك الـهـوى غـيرَ بـارحٍ

مـعـلِّل نـفـسٍ بـاخـتـلاسـة نـاظـرِ

وقاس التمني والتقرير[2] على: الاستفتاح، والتوبيخ، والاستفهام عن النفي في إخراج «ألا» من معنى التحضيض، فهذه المعاني تقتضي اختصاصها بالفعل، وقد وردت على الاستفتاح آية، وعلى التوبيخ بيت لحسان، وعلى الاستفهام عن النفي بيت لساعدة بن جؤية، وللتمني مثّل بقوله:

ألا عُـمـرَ ولّى مـسـتـطـاعٌ رجـوعُه

فـيـرأبَ مـا أثْـأَتْ يـدُ الـغَـفَلاتِ

وللتقرير مثّل بقوله:

ألا ارعـواءَ لمن ولّتْ شـبـيـبـتُه

وآذَنَتْ بمـشـيـبٍ بـعـدَه هَـرَمُ[3]

وقد يذهب ابن مالك في قياس المعنى مذهبا بعيدا كالذي فعله عندما أنكر على من قال إن (جَيْرِ) اسم بمعنى حقّا، ورجّح أنها حرف بمعنى (نَعَم) لشبهها

(١) شرح عمدة الحافظ ١/ ١٩٦.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/ ٣١٧ - ٣٢٠، وينظر: التحفة ٢٠٣.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٣١٨، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٧١.

بها لفظا واستعمالا، ولأنها لو وافقت (حقّا) لأُعربت، ولجاز أن تصحبها الألف واللام مثلها، وبدأ في ذكر أوجه الشبه مستشهدا فذكر أن (نَعَم) تؤكّد بـ (جَيْر) كما في بيت لطفيل الغنوي، وقاس العطف على التوكيد ومثّل له بقوله:

أبى كرما لا آلفا جَيْرِ أو نَعَم

بأحسنِ إيفاءٍ، وأنجزِ موعدِ

وذكر أن (جير) تقابل «لا» في التقدير في بيت للكميت فقاس ابن مالك وقابل بينهما في اللفظ فقال:

إذا يقول: لا أبو العُجيرِ

يصدق: لا، إذا يقول: جيرِ

ثم دعم هذا التقابل ببيت لذي الرمة اجتمعت فيه «أَجَلْ» و «لا» وهو قوله:

ترى سيفَه لا يَنْصُفُ الساقَ نعلُه

أجل لا، ولو كانت طوالا محاملُه(١)

ومن قياس الحكم لديه ما ذكره في باب التنازع من إعمال الفعل الملغَى في ضمير المتنازع فقد رجّح جواز إعمال الأول أو الثاني في الضمير وقال إنه يحتمله بيت ابن أُهبان الفقعسي:

على مثل أُهبان تَشقُّ جيوبَها

وتُعلنُ بالنوْحِ النساءُ الفواقدُ

ثم قاس إعمال الأول الملغَى في المضمر المرفوع فقال:

جَفَوْني ولم أجفُ الإخلاء إنني

لغير جميل من خليليَ مهملُ

وقاسه في المضمر المنصوب فقال:

(١) ديوانه ٢/ ١٢٦٦، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢١٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٣.

إذا كنتَ تُرضيه ويُرضيك صاحبٌ

جهارا فكن في الغيب أحفظ للعهد

وقاسه في المضمر المجرور فقال:

وثقتُ بها وأخلفتْ أمُّ جُندب

فزاد غرامَ القلب إخلافُها الوعدا

وقد ورد إلغاء الثاني والضمير مرفوع في بيت للمرّار الأسدي، وكذلك ورد إلغاء الثاني والمضمر مجرور في بيت لطفيل الغنوي أو غيره، فقاس عليهما المنصوب فقال:

أساءَ ولم أجزِه عامرٌ

فعاد بحلمي له محسنا

فبعد أن أثبت أصل المسألة في جواز إعمال أحد الفعلين ببيت الفقعسي قاس عليه إعمال الأول الملغى في الضمير بأنواعه، وأثبت إعمال الثاني الملغَى في الضميرين المرفوع والمجرور ببيتَي المرّار وطُفيل ثم قاس عليهما المنصوب(١).

وقد يقيس فيجمع حكمين مختلفين في مسألة واحدة كإجازة فتح همزة «إنّ» وكسرها بعد القول، فالكسر على حكاية القول، نحو قوله تعالى: (قال إني عبدالله)(٢)، والفتح على إجراء القول مجرى الظن، وهذا معنى مستعمل كما في قول الشاعر:

أمّا الرحيلُ فدونَ بَعْدِ غَد

فمتى تقول الدار تجمعنا

ولهذا مثّل على إجازة الوجهين ببيت يحتمل التأويلين، وهو قوله:

أتقول إنك بالحياة ممتّعٌ

وقد استبحت دمَ امرئٍ مستسلمِ

فالكسر على الحكاية، والفتح على إجراء القول مجرى الظن، والبيت يصلحُّلهما(٣).

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧١-١٧٢، وينظر: الكتاب ١/ ٧٨.

(٢) سورة مريم من الآية ٣٠.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٢٩.

٤-١-٢ قياس ما لم يرد به سماع:

أجاز ابن مالك بعض الأحكام اعتمادا على القياس ولو لم يرد بها سماع(١)، وكان بعض النحاة قد استعملوا هذا القياس توسعة للقاعدة ، وهذا النوع كما تذكر د. منى إلياس أقرب إلى القياس بمفهومه عند أهل المنطق، وهو الحكم بجواز شيء لم يرد به سماع(٢)، ومن أمثلته إجازة المبرد، والفارسي(٣) إسناد (نِعْم وبئس) إلى (الذي) الجنسية، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج والجرمي الذي ذكر أنه لم يرد به سماع والقياس يمنعه؛ لأن كل ما كان فاعلا لـ (نِعْمَ) وكان فيه «أل» كان مفسِّرا للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه، و(الذي) ليست كذلك(٤).

وصحّح ابن مالك مذهب المبرد والفارسي وقال: ومثل هذا لا ينبغي أن يُمنع لأن (الذي) جُعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطّرد الوصف به... ومما يدل على أن فاعل (نِعْمَ) قد يكون موصولا ومضافا إلى موصول قول الشاعر:

فنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضاقت مذاهبُه

ونِعْمَ مَنْ هو في سِرٍّ وإعلان

فلو لم يكن في هذا إلا إسناد (نِعْمَ) إلى المضاف إلى (مَنْ) لكان حجة على صحّة إسناد (نِعْمَ) إلى (مَنْ)، وجَعَلَ (مَنْ) الثانية فاعلا لا تمييزا مخالفا الفارسيَّ(٥).

(١) ينظر مثلا: شرح التسهيل ١/ ٣١٠، ٣٥٥، ٣/ ٤٦.

(٢) القياس في النحو ١٠٩-١١٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ١٤٣، كتاب الشعر٢/ ٣٨٠، وينظر: مختار تذكرة الفارسي لابن جني ٣١٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٥٧، مجالس ثعلب ١/ ١٦، الأصول ١/ ١١٣، ٢/ ٣٠٩، توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٨، التذييل والتكميل ١٠/ ١٢١

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٩،، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠١، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٥٢.

وأجاز المبرد وابن درستويه في «أمّا» أن يعمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها ولو كان العامل «إنّ» كـ(أمّا زيدا فإني ضاربٌ)[1]، قياسا على إعمال الفعل في نحو قوله تعالى: (فأمّا اليتيم فلا تقهر)[2]، وعندما نقله ابن الشجري عن المبرد ذكر أنه خرق لإجماع النحاة[3]، واختاره ابن مالك[4]، قال أبو حيّان: وهذا لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، وذكر أن المبرد رجع إلى مذهب سيبويه في منعه فيما حكاه ابن ولاد والزجاج[5]، ويلاحظ في المسائل السابقة أن ابن مالك لم يمثِّل لها من شعره عندما لم يرد بها سماع.

٢-٢ ارتباط التمثيل بمفهوم الضرورة عنده:

خصّ جمهور النحاة الضرورة بالشعر حيث يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام[6]، في حين ذهب الأخفش إلى أنه يجوز للشاعر في كلامه وشعره ما لايجوز لغيره لأن لسانه قد اعتاد على الضرائر[7]، وكان لابن مالك تفسير لمفهوم الضرورة الشعرية، وهو أنه: ما لا مندوحة للشاعر عنه، ومع أنه الظاهر من كلام سيبويه في باب الاشتغال[8]، وكذلك ارتضاه الصفّار البطليوسي في شرحه للكتاب[9]، فقداشتُهر به ابن مالك عند المتأخرين، وتولّى أبو حيان والشاطبي ردَّ هذا القول على ابن مالك وشنّعا وتحاملا عليه كثيرا، ولن أتوسع في بسط ذلك،

(١) المقتضب ٣/ ٢٧، الاقتضاب ١/ ٣٠، شرح المفصل ٩/ ١٢، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٩٤، الجنى الداني ٤٨٤، مغني اللبيب٧٠.

(٢) سورة الضحى الآية ٨.

(٣) أمالي الشجري ٢/ ١١، ٣/ ١٣٢.

(٤) تمهيد القواعد ٩/ ٤٥١٢، المساعد ٣/ ٢٣٦.

(٥) همع الهوامع ٢/ ٤٨١.

(٦) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٥٤، ضرورة الشعر للسيرافي ٣٤، الضرائر لابن عصفور ١٣، وللألوسي ٥.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨.

(٨) الكتاب ١/ ٨٥.

(٩) ٢/ ٣٩٦-٣٩٨.

ويهمُّني هنا أن ألمح إلى تأثير هذا الفهم على قضية التمثيل، وهو ما بينه ابن الطيب الفاسي الذي ذكر أن ثمرة الخلاف تظهر فيما وُجِدَت فيه المندوحة، هل يجوز القياس عليه أم لا؟ ويجيب بأن ابن مالك يقيس، ولذلك أجاز وصل «أل» بالمضارع قليلا ولم يجعله ضرورة استدلالا ببيت الفرزدق: ما أنت بالحكم التُرضى...، ثم أيّد الفاسي مذهب ابن مالك في الضرورة، وهذا الذي يتحقق فيه مانع القياس في السعة، وأما ما له عنه مندوحة فلا سبيل للجزم بأنه إنما ارتكبه لأجل الشعر؛ لأن الحكم بامتناعه في النثر دعوى بلا دليل، وتقييد جوازه بالشعر تخصيص بلا مخصِّص(١).

وكان ابن مالك قد أورد على وصل الألف واللام بالمضارع بيت الفرزدق السابق وبيتا لذي الخِرَق الطهوي (... صوت الحمار اليُجدّع)، وقاس عليهما فقال:

ما كاليروح ويغدو لاهيا مَرِحا
مشمِّرا يستديم الحزمَ ذو رَشَدِ

وقال:

وليس اليَرى للخلِّ مثل الذي يرى
له الخِلُّ أهلا أن يُعدَّ خليلا

وأوجب أن تكون الألف واللام فيها بمعنى الذي لا حرف تعريف، وأنه ليس مخصوصا بالضرورة؛ لتمكّن الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المُرضَى، ولتمكُّن الثاني من أن يقول:... صوت الحمار يجدّع، ولتمكُّن الثالث من أن يقول: ما مَنْ يروح، ولتمكن الثالث من أن يقول: وما مَنْ يرى(٢). وانظر إلى ما أجازه في البيتين الأخيرين (ما مَنْ) فإنه يضاف إلى ما سبق من أدلّة تدل على أن هذه الأبيات من نظمه.

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ١/ ٣٦٦- ٣٦٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

وكان ابن مالك ـ كما سبق ـ يعتدُّ في شواهده بالقراءات القرآنية حتى الشاذة، وبالحديث النبوي، وتوسّع في مفهوم الفصاحة وخاصة اللهجات ـ كما سيأتي ـ فإذا ورد نظير ذلك في شيء من الشعر حكم عليه النحاة بأنه ضرورة، ولهذا رأينا الجمهور مثلا يخصّون وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا بالضرورة، في حين حكم عليه ابن مالك بالجواز مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، واستدلّ على ذلك بحديثَي البخاري(١): «من يقم ليلة القدر... غُفر له ما تقدم من ذنْبه»(٢)، وقول عائشة رضي الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسِيْفٌ متى يقُم مقامك رقّ»(٣) ثم ساق من الشعر سبعة شواهد وقاس عليها ثلاثة أبيات منها:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا
ملأتمُ أنفُس الأعداء إرهابا(٤)

وذكر أن أكثر النحويين يخصُّونه بالضرورة، وأنه لا يرى ذلك، وأخرج بعض الأبيات من الضرورة بتغيير ألفاظها بأخرى لا تقتضي الضرورة، فمثلا كان يمكنه أن يقول في بيته: نواصلكم بدلا من: وصلناكم(٥). ومما يسترعي الانتباه هنا أن ابن مالك في كل مرّة يناقش المسألة يضيف ما يدعم رأيه من الأدلّة، ولا أظن من اعترض عليه استوعب هذا الأمر، وهذا يُوجب إعادة النظر في الاعتراض عليه في قضية الضرورة.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٥– ١٦.
(٢) ينظر: صحيح البخاري (٣٥) ١/ ١٦.
(٣) ينظر: صحيح البخاري (٣٣٨٤) ٤/ ١٤٩.
(٤) ينظر: شواهد التوضيح ١٦، والثالث في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦ ـ ١٥٨٧.

٣-٢ ابن مالك مُجدِّد في الطريقة والمضمون:

حاول ابن مالك إحداث نواح تجديدية منها ما يتصل بطريقة التعليم فقدّم نتاجه بأكثر من طريقة فهي ما بين مختصر تقدّم فيه المعلومة بأسلوب موجز، ولغة سهلة، ويتخفف كثيرا من الشواهد والتفريعات النحوية وتظهر طريقته هذه في أكثر من كتاب(١).

وما بين منظوم تظهر فيه براعة الناظم في حشد القواعد في أبيات بهدف التيسير على المتعلمين بتقديمها في قوالب شعرية محببة إلى النفس مُراعى فيها الترتيب الذهني المُعِيْن على التذكُّر، والنظم منهج اشتُهر به ابن مالك وبرع فيه فألّف أكثر من منظومة في علوم اللغة، وأشهرها: (الكافية الشافية) و(الخلاصة الألفية) و(لاميّة الأفعال) وغيرها، وقد نُظمت قواعد النحو والصرف قبل ابن مالك عند ابن معطٍ مثلا الذي كان له فضل تعبيد الطريق وإن لم تحظ ألفيته بما حظيت به ألفية ابن مالك (الخلاصة الألفية) من الشيوع والذيوع والاهتمام فقد شرحت أكثر من خمسين شرحا سوى الحواشي والتعليقات(٢).

ومن مظاهر التجديد عنده ما نراه في جانب المصطلحات النحوية فقد ابتدع مصطلح (نائب الفاعل) وهذه الترجمة كما يذكر بعضهم أولى وأخصر من تعبير الجمهور بـ(المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) لأنه يشمل غير المفعول مما ينوب، ولأنه - أي: قول الجمهور - يشمل المفعول الثاني في نحو: أُعطي زيدٌ دينارا(٣). كما أنه سمَّى بدلَ الكلِّ من الكل: البدل المطابق، وذكر أن التعبير بالمطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى؛ بخلاف العبارة الأخرى فإنها

(١) منها: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وسبك المنظوم وفك المختوم، والتعريف بضروري التصريف.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٧٧-٢٩١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٢٥، فيض نشر الانشراح للفاسي ٢/ ٩٨٢.

لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مُشتَرط[١]، وفي شرح التسهيل سماه: بدل موافق من موافق وأنها العبارة الجيدة ولم يسمّه بدل كل من كل إلا جريا على عادة النحويين[٢]. ومن مصطلحاته (المعرَّف بأداة التعريف) بدلا من المعرَّف بـ «أل» أو بـ «اللام» ليخرُجَ من الخلاف في أداة التعريف، وليشتمل المصطلح على المعرَّف بـ «أم» في لغة حمير[٣].

أمّا ما يتعلق بأمثلته الشعرية التي هي مدار البحث فلعلّي أجد عند ابن مالك ملمحا تجديديا وهو تقديم هذه الأمثلة في قالب شعري؛ ابتغاء التيسير على المتعلمين بحفظها واستحضارها، فبدلا من الاقتصار على أمثلة نثرية ـ كما هو الحال عند بقية النحاة ـ جامدة بعيدة عن الجرس الشعري، وربما ضاعت من الذاكرة، أو أُهملت حيث لا ينظر إليها كما يُنظر إلى المثال الشعري أو المثل المسموع عن العرب، وأنبّه هنا إلى أن الجاحظ قد أشار إلى مثل هذا المعنى، ولا أستبعد أن يكون ابن مالك قد أفاد منه وانطلق من هذه الفكرة، يقول ذاكرا سبب إيراده لقصيدَتي بشر بن المعتمر في السباع وما اشتملت عليه من غرائب وفرائد: «فإنّ حفظَ الشعر أهونُ على النفس، وإذا حُفظ كان أعْلَقَ وأثبتَ وكان شاهدا، وإن احتِيْجَ إلى ضَرْبِ المَثَل كان مَثَلا»[٤].

٤-٢ التوسّع في مفهوم الفصاحة:

يظهر لي أن ابن مالك توسّع في هذا المفهوم كثيرا، فأدخل بعض القبائل في قضية الاحتجاج[٥] وتعقَّبه أبو حيان بأنه عُني بنقل غريب اللغة كلغة لخم وخُزاعة

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٧.

(٢) ٣/ ٣٣٣.

(٣) ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٩٧، الكليات للكفوي ١/ ١٢٤٢.

(٤) الحيوان ٦/ ٢٨٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٨، وهي لغة (لخم).

وقُضاعة وغيرهم، وأن أحدا من النحاة لم يلتفت إلى ذلك(١).

وعلى صعيد الأشخاص فإنه جعل علماء اللغة ضمن إطار المحتجّ بهم، وقد سبق طرف من ذلك في قياسه على أمثلة النحاة، وسأورد من كلامه ما يدلّ على إدخال استعمالاتهم ضمن دائرة الاحتجاج، فعندما منع بعضهم أن يُقال: (الكلّ والبعض) لأنهما يلزمان الإضافة فلا يُعرّفان بالألف واللام إذ لا يُجمع بينهما، اختار هو جواز ذلك قياسا، وإن لم يقع في كلام المتقدّمين لكن جاء في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء، ولعلّه يقصد بغير سيبويه من الفصحاء: ابن المقفّع، والجاحظ، وابن درستويه، والفارسي، وابن جني وغيرهم(٢).

وعندما تحدّث عن (تحوَّلَ) بمعنى (صيّرَ) وأنها تعمل عملها في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ذكر أن هذا استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين، وقد خفي هذا المعنى على من أنكر على الحريري قوله في الخمر:

وما شيءٌ إذا فسدا
تحوّلَ غيُّهُ رَشَدا(٣)

بل إنه نسب نفسه إلى الفصاحة حينما ساق ثلاثة أبيات على إعمال أول المتنازعين في الضمير المرفوع فجعل أبياته في المسموع من الكلام الفصيح(٤)، على أن هذا التوسع لايعني التساهل في إجازة الاستعمالات فقد علَّق على قول ابن الحاجب أن اللام تأتي بمعنى «عن» مع القول، فتعقبه وذكر بأنه لا يكون إلا إذا

(١) ينظر: الاقتراح ٤٥، شرح ألفية ابن مالك للمكناسي (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق) ٢/ ٣٥١.

(٢) التحفة ٢٢٧- ٢٢٨، وينظر استعمالهم لـ(بعض والكلّ) في: الكتاب ١/ ٥١، ٢/ ٨٢، الحيوان ١/ ٦٣، ٢٦٠، الخصائص ٢/ ٤٤٨، ٣/ ٢٤، سر الصناعة ١/ ٣١، رسالة الغفران ٣٢٦، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٦٩، التحفة ٣٧٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٧٠.

صحَّ أن تقع «عن» في موقعها، و«عن» لا يصح وقوعها في موضع اللام فكيف يصح أن تكون بمعناها؟ وقول العامة (قلت عني كذا) و(قلت عنك كذا) كلامٌ نبطي لا يُعرف للعرب(١).

٥-٢ تأثره ببعض النحاة في هذا التمثيل:

يبرز هنا سؤال، وهو: هل كان لابن مالك سَلَف في هذا الاستشهاد أوالتمثيل بالشعر خارج الإطار الزمني والمكاني لحدود الفصاحة؟

ويطول الجواب على هذا السؤال، ولكني أكتفي بالإلماح إلى ما اعترى عملية الاستشهاد من تجاوز تمثل في عدم المحافظة على مقياس القِدَم والحداثة أثناء الممارسة التطبيقية من النحاة بدءا من سيبويه ومرورا بالمبرد وابن جني والمرزوقي، وانتهاء بابن مالك والرضي الذين استشهدوا بشعر بشار وأبي نواس وأبي تمام ومطيع ابن إياس وخلف الأحمر(٢)، وعندما أورد أبو علي الفارسي بيت أبي تمام:

من كان مَرْعَى عزمِهِ وهمومِهِ
روض الأماني لم يزل مهزولا

علّق على ذلك الجرجاني بأن الفارسي ليس ممن يَحتج ببيتِ محدَث في الإعراب، وإنما يُحتج بأشعار المولّدين في المعاني فقط، ونقل عن شيخه أبي الحسين الفارسي أنه يُحمل على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريبا فألحق بحاشية الكتاب ثم وقع في العمود (النَّص)، واحتمال آخر غير ممتنع وهو أن المسألة عندما تكون مشهورة مستغنية عن الحُجة فيمكن أن يُؤتى بمثله لزيادة البيان بالتمثيل، يقول: «وقد يقال، وإلى هذا ذهب فلان في قوله ولا يُقصد بذاك الاحتجاج، وإنما يراد إيضاح قصده

(١) التحفة ٣٩٧.

(٢) شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢.

وتقريب المسلك»[١].

وأوضح ابن أبي الربيع فكرة التمثيل فقال معلّقا على صنيع الفارسي: «وكأنه أتى ببيت حبيب، وإن لم يكن يُستشهد به، لأن النحويين لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم؛ لبيان ما تقرّر عندهم من قوانين العربية، فرأى أن يأتي بهذا البيت عوضا عن مثال من عنده، استحسانا لمعناه ولفظه...»[٢].

ونظرا لارتباط اللغة بحركة الناس وتطور استعمالاتهم فهي بحاجة إلى تعابير وأساليب جديدة فيؤدي ذلك إلى اتساعها، والذي يظهر أنه بعد أن استقرّت وتحدّدت معالم الصواب اللغوي أو أكثره صارت لبعض العلماء رؤية أفرزها ما ظهر في شعر بعض المحدَثين مما يبعث الحياة في اللغة، فاختاروا عن قصد عددا من هؤلاء الشعراء من عصور مختلفة لفصاحتهم وسموِّ شعرهم، وتحقُّق معايير الصواب والصحة، ورأينا في كتب النحو من الأبيات ما يبلغ حدّ الكثرة مما قُبِلَ وضُمّ إلى مادة الشواهد.

وربما يكون ابن جني قد نهج سبيلا وفتح بابا ولج منه النحاة من بعده حين ردّ على من منع إجازة ارتكاب الضرورات بقوله: «فإن قلت فقد عِيبَ بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف [يقصد كلمات] أُخذت عليهم، قيل: هذا كما عِيب الفرزدقُ وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا، فإذا جاز عَيْبُ أربابِ اللغة وفصحاءِ شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولَّدين أولى بالجواز...»[٣]، ثم رأيناه يستشهد ـ على دخول بعض حروف العطف على بعض ـ بشعر الأعشى وزهير، وأورد من شعر أبي نواس ما يُستأنس به[٤].

وابن الشجري عندما ذكر مجيء بعض الأسماء الجامدة منصوبة على الحالية؛

(١) المقتصد ١/ ٤١٣، وينظر ٤١١-٤١٢ منه.

(٢) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣/ ٧٧٢-٧٧٣.

(٣) الخصائص ١/ ٣٢٨.

(٤) ديوانه ٧١٠، سر الصناعة ١/ ٣٨٦، ورواية الديوان (وابن الرشا) ولا شاهد فيه على هذا.

لأنها مؤولة بالمشتق، استشهد على ذلك بآيات وبشعر لأبي الصلت الثقفي، ومثّل ببيت لأبي القاسم الزاهي (ت ٣٥٤هـ)، وببيت للمتنبي[١]. وكذا فعل الرضي فاستشهد بشعر أبي نواس[٢]، وأبي تمام[٣]. وكذلك فعلوا عندما جعلوا حذف الخبر في قول المعري:

يُـذِيبُ الـرُّعبُ مـنه كلَّ عَـضْبٍ

فـلـولا الـغـمـدُ يمـسـكُهُ لـسـالا

جائزا لأنه كون مقيد دلّ عليه دليل فجاز حذفه وإبقاؤه[٤].

أما نحاة الأندلس فقد استشهد ابن السّيْد البطليوسي ببيت للمتنبي، وذكر أنه وإن كان لا يُحتجّ به في اللغة فإن في بيته هذا حجّة نحوية وهي إضافة (آل) إلى المضمر، وكان في عصره جماعة من النحويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما، وما أنكر أحد عليه ذلك[٥]، فابن السّيْد يرى أن بيت المتنبي مع أبيات أخرى ذكرها لعبدالمطلب، وللأعشى، وغيرهما حجة يُردُّ بها على من مَنَعَ إضافة (آل) إلى المضمر[٦]. وما ألمح إليه ابن السيد هنا قد يكون أحد مرتكزات ابن مالك في عملية التمثيل.

وأورد ابنُ خروف أبياتا لشعراء متأخرين كأبي نواس، والمتنبي، وأبي تمام[٧]. وتابع ابنُ مالك ابنَ عصفور في الاستشهاد بأبيات انفرد بها ابنُ عصفور[٨]. إذن

(١) الأمالي ٣/ ٦.

(٢) شرح الكافية ٤/ ٣٩٠.

(٣) السابق ١/ ٢٥٨.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للأبذي ١/ ٨٩٢، ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٩، مغني اللبيب ٢٧٢.

(٥) الاقتضاب ١/ ٣٨-٣٩.

(٦) المانعون هم: الكسائي والنحاس والزُّبيدي، ينظر: الاقتضاب ١/ ٣٥-٣٨.

(٧) تنظر على الترتيب في: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٢، ٤٣٩، ٢/ ٧١٠، ٨١٣.

(٨) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢٨، ضرائر الشعر ٧٣، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٦، ٤١٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٧.

فالفيصل عند هؤلاء في هذا هو ثبوت المسألة بشواهدها، وما يُذكر بعد ذلك فهو من قبيل التمثيل أو الاعتضاد.

على أن الزمخشري اتجه اتجاها آخر وهو يستشهد على تعدية (أظلم) ببيت لأبي تمّام، ثم قال: «وهو وإن كان محدَثا لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»(١)، وسار السهيلي في هذا الاتجاه، فاستشهد على أصل (ملائك) ببيتين للبيد ولأبي تمام، ثم قال: «وأبو تمام وإن كان متولّدا فإنما يُحتج به؛ لتلقي أهل العربية له بالقبول وإجماعهم على أنه لم يلحن»(٢).

فكأنّ من استشهد بشعر أبي تمام والمتنبي والمعرّي فرّق بين الشاعر العالم باللغة وغيره، وكان ابن مالك شاعرا وعالما كبيرا باللغة والنحو والصرف؛ فأراد أن يضع لنفسه مكانا بين الشعراء الفحول، ولم ير فرقا بينه وبين الشعراء العلماء باللغة، وكان يتحين الفرص ليطعّم المسائل بشيء من نظمه.

ولعل مؤثِّرا آخر على ابن مالك كان من قِبَل بعض شيوخه ثم توسّع هو فيه، فقد تلمذ على الشلوبين، وابن الخباز، والسخاوي، وابن يعيش، وكلهم أورد أبياتا لم تَرِدْ عند غيره، ولعلّها من شعر معاصر لهم، ومنه عند ابن الخباز شاهدا على إثبات النون مع الإضافة:

رُبَّ حيٍّ عـــــرنـــــدس ذي طَلال

لا يـــزالـــون ضـــاربـــين الـــقـــبـــابِ(٣)

أما الشلوبين فقد أورد بيتا ذكر أن الكوفيين استدلُّوا به على أن (به) بعد (أفعل التعجب) في موضع نصب وهو قول الشاعر:

(١) الكشاف ١/ ٢٢٠، وينظر: خزانة الأدب ١/ ٧ والبيت في ديوانه ٢/ ٣٦٤.

(٢) الروض الأنف ٣/ ٢٢٩، وينظر: نتائج الفكر ٣١٦، ٣٤٢.

(٣) توجيه اللمع ٩٤، وينظر بيت آخر على بناء الظرف (خَلْفَ) ص ١٩٢.

..... فأجْدِرْ مِثْلَ ذلك أن يكونا[1]

أمّا السخاوي فاستشهد على العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار بقول الشاعر:

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوِّهم
فقد خاب من يصلى بها وسعيرِها

ولم أجده عند أحد قبله، وتابعه ابن مالك فاستشهد به وبغيره[2].

واستشهد ابن يعيش على لغة ربيعة بالوقف بالسكون على المنصوب بقول الشاعر:

ألا حبذا غُنْمٌ وحُسنُ حديثها
لقد تركتْ قلبي بها هائما دَنِفْ

وهو كسابقه لم أجده عند أحد قبله، واستشهد به ابن مالك أيضا[3].

فإذا ما أضفنا إليه صنيع بعض علماء عصره كابن أبي الإصبع المصري وهو بلاغي معاصر له (ت ٦٥٤هـ) الذي يقول: «وقد جاء قدامة من التصدير بنوع آخر غير ما ذكرنا وسماه التبديل... ولم أقف لهذا القسم على شاهد شعري فقلت:

اصبرْ على خُلْق من تعاشره
واصحب صبورا على أذى خُلُقك»[4]

والبيت أشبه بجملة نثرية أو مثال مصنوع، ولا يخلو من تكلُّف وصنعة وافتقار إلى الحسّ المطبوع، فهذا البيت وغيره ربما عكس اتجاها لدى علماء القرن السابع في شغفهم بالشعر استشهادا وتمثيلا، وإن كان الأمر في المعاني أوسع منه في علوم اللغة.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٨٩٢، وينظر: أمثلة الجزولية ٣٧١.

(٢) فتح الوصيد في شرح القصيد ٣/ ٨١٩، وينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٦، شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٣.

(٣) شرح الملوكي ٢٣٤، وينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠.

(٤) تحرير التحبير ١١٨.

الخاتمة

– مرّت عملية الاستشهاد بالشعر خاصة بمواقف متباينة، فالنحاة ما بين مضيّق لحدود الفصاحة زمانا ومكانا، وما بين موسِّع مجوِّز لإدخال مختلف الشعراء والبيئات اللغوية ضمن إطار المحتجّ به.

– تُمثّل الشواهد المجهولة في كتب النحو ظاهرة بارزة، والنحاة مختلفون فيها، فمنهم من اعتمدها في التقعيد، ومنهم من رفضها بناء على ما فيها من الاعتباط والتعسف، أو انقطاع صلتها بالواقع اللغوي استعمالا وكثرة، وانبنى على ذلك كثرة الخلاف والتأويل.

– يتميز الشعر بلغة خاصة ونظام مختلف عن النثر، ولا يصحّ فرض أحكام أحدهما على الآخر، وإن كان التأثير بينهما واردا والالتقاء ممكنا، وهذا ما أدركه ابن مالك فكان يفرق بين ما هو خاص بالشعر، وما كان مستعملا في النثر، وما كان مشتركا بينهما.

– مارس ابن مالك عملية إحصاء واستقصاء ـ تبعث على الدهشة ـ فغاص وتغلغل في التراث العربي نظمه ونثره، وكانت ثمرة ذلك كمّا كبيرا من الشواهد، وكان على وعي تام بالتراث يحكم فيه بأحكام قطعية تحدّد المستعمل أو المسموع من غيره.

– استعمل ابن مالك القياس على النصوص، والقياس على الأحكام، وظهر قياسه بأكثر من طريقة، وهو في قياساته يتكئ على السماع، ثم يعتمد القياس حين يقوى في نظره، وهو في سماعه ظاهري المذهب ـ كما يذكر الشاطبي ـ فأبرز المنهج الوصفي في النحو العربي.

– اتصل ابن مالك بأئمة الصناعة وكتبهم بدءا بسيبويه وغيره من الأئمة وارتبط بهم ارتباطا وثيقا؛ يستحضر النصوص ويفهمها، وكان صدى أقوال وآراء ومناهج النحاة ماثلا في مؤلفاته.

– هناك عوامل أسهمت في بروز ابن مالك وتأثيره القوي في الدراسات اللغوية عامة، ومنها: تأخّره، وشمول استقرائه، وتنقُّله في بيئات مختلفة، وانفتاحه على الآراء والمذاهب، كل ذلك كانت له انعكاساته على آرائه واجتهاداته ورؤاه الجديدة.

– أراد ابن مالك أن ينهج سبيلا جديدا، وأن يطرق مذهبا مستحدثا، وتوسّل لذلك الشعر، وملأ كتبه بأبيات شعرية من نظمه، وصاغ أمثلة النحو في قالب شعري لما يعلمه من تأثير الشعر، وكأنه أراد أن يكون لهذه الأمثلة نصيب من القبول والانتشار.

– كانت أمثلة ابن مالك الشعرية مختلفة الحظوظ؛ فمنها ما كُتبت له الشهرة والذيوع فظلت متداولة في كتب المتأخرين، بل إن بعضها أصبح أشهر من الشواهد المقيس عليها، ومنها أمثلة طواها النسيان، وبقيت حبيسة كتبه لا تعدوها.

– تعامل النحاة ـ غالبا ـ مع أمثلة ابن مالك الشعرية بمبدأ التسليم ثقةً به، وإن رأينا عند بعضهم شكّا معرفيا صرح به أو ألمح إليه، وقد بين البحث موقف اثنين من أئمة هذا الشأن، وهما: أبو حيان الأندلسي والشاطبي.

– توجد صعوبات حقيقية تواجه المتصدي للبحث في تراث ابن مالك تكمن في تنوع تآليفه، واختلاف تناوله للمسائل من مؤلَّف إلى آخر، والناظر في آرائه بحاجة إلى مراجعة جميع كتبه حيث تختلف أدلته واستدلالاته.

– تميَّز ابن مالك بنظراته التجديدية، وإبرازه لبعض القضايا التي ربما مسّها بعض النحاة قبله، وكان له فضل جعلها اتجاها واضحا في الدرس النحوي كقضية الاستشهاد بالحديث النبوي، ومفهوم الضرورة الشعرية، وكذلك الاستشهاد بأشعار المتأخرين وهذه المسائل أثارت عليه موجة من الاعتراضات.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية لمحمد بن إسماعيل (الراعي الغرناطي)، تحقيق: سلامة المراقي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.
- التحفة (نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب) لابن مالك، تحقيق: أحمد المصباحي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٠٩-١٩٨٩م.
- شرح الجزولية للأبذي، رسالة دكتوراه للباحث سعد الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- العروض لابن مالك، مصورتي عن نسخة الإسكوريال رقم ٢٣٠.
- قراءة في الشاهد الشعري ـ النحويون واللغويون وصنعة الشعر، د. تركي بن سهو العتيبي، محاضرة ألقاها في ندوة الرفاعي مساء يوم الأربعاء ٧/ ١١/ ١٤٣٢هـ.
- مصادر الاستشهاد عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل، رسالة ماجستير للباحث محمود محروس محمود، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.
- النكت على كافية ابن الحاجب لابن مالك، مصورتي عن نسخة الإسكوريال رقم ٣٠٠.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

- اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري لمحمد هدّارة، ط٢، القاهرة، دار المعارف، دت.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٩م.

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ليحيى الشاوي المغربي، تحقيق: عبدالرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ١٩٩٠م.
- أساس البلاغة للزمخشري، دار الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٧٢م.
- الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دارالمعارف، ط٣، دت.
- الأصول لابن السراج، تحقيق: الفتلي، مطبعة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ناصر محمد آل قميشان، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، ٢٠٠٩م.
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد لابن مالك، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- الإغراب في جدل الإعراب للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- الإفادات والإنشادات للشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وزميله، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.
- إكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك، تحقيق: سعد الغامدي، مكتبة المدني، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك، تحقيق: نجاة حسن نولي، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، د ت.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.
- أمالي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- أمالي المرزوقي، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

- أمالي اليزيدي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- أمثلة الجزولية، تحقيق: تركي العتيبي، دار صادر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.
- إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- الإنصاف للأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبدالحي، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠٢م.
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، د. ت.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م،
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمه د. رمضان عبدالتواب، وراجعه د.

السيد يعقوب بكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د. ت.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق: علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١،
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ١٢. تحقيق د. حاتم الضامن، مجلة العرب، ج١، س٤٥، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- تدليس ابن مالك في شواهد النحو ـ عرض واحتجاج، فيصل المنصور، دار الألوكة للنشر، الرياض، ط١، ٢٠١٤م.
- التذييل والتكميل لأبي حيان (من ج ١- ج١٠)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، وكنوز إشبيليا بالرياض، ط١، ١٩٩٨- ٢٠١١م.
- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق: عبدالفتاح بحيري، ط١، ١٤١٣-١٩٩٢م.
- التعازي والمراثي للمبرد، تحقيق: محمد الديباجي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- تفسير الطبري، تحقيق د. عبدالله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل ١٨١ . تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لمرادي، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، تحقيق: عبدالحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
- جامع المسانيد والسنن لابن كثير، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٩٨م.
- جمهرة أشعار العرب للقرشي، تحقيق: محمد علي الهاشمي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: طه محسن، طبع بمطابع جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٩م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، تحقيق: مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٩م.
- الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط٢، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

– الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
– الخيل لأبي عبيدة. تحقيق: كرينكو، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٥٨هـ..
– درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: عبدالله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة، ١٤٢٢هـ.
– دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.
– ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة: السكّري، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
– ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر ، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
– ديوان تأبط شرا وأخباره، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
– ديوان أبي تمام بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: إبراهيم نان، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط١، ٢٠٠٤م.
– ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥م.
– ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
– ديوان أبي دؤاد الإيادي نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٥٩م.
– ديوان ابن الدمينة، صنعة: ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مطبعة المدني، د. ت.

- ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وزميله، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- ديوان كثير، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ديوان لبيد، تحقيق د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٨٤م.
- ديوان المخبل السعدي (ضمن شعراء مقلّون) تحقيق: حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، د. ت.
- ديوان النعمان بن بشير، عني بنشره: محمد السورتي، المطبع الرحماني، مصر، ١٣٣٢هـ.
- ديوان النمر بن تولب، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م.

- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لعلي بن بسام الشنتريني، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة للطباعة والنشر، بيروت.
- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل لابن مالك، تحقيق: محمد وجيه التكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١١، العدد(٣٣) ١٤٠٨هـ
- رسالة الصاهل والشاحج للمعري، تحقيق: عائشة عبدالرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.
- رسالة الغفران، للمعري، تحقيق: محمد الإسكندراني وإنعام فوال، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الروض الأنف للسهيلي، تحقيق: مجدي الثوري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- السبعة لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٠م.
- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت،
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد المختون وعبدالرحمن السيد، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ط١، ١٩٨٠م.

- شرح ألفية ابن مالك للمكناسي (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، تحقيق: حسن بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، د ط.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، مكتبة المثنى، د ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية للمصنف، تحقيق: جمال مخيمر، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح النظم الأوجز فيما يهز وما لا يهمز لابن مالك، تحقيق: علي البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ط٢. د. ت.
- شرح عمدة الحافظ لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مكتبة العاني،بغداد، ط١، ١٩٧٧م.
- الشعر العربي المعاصر لشوقي ضيف، ط٥، القاهرة، دار المعارف، د. ت.
- الشعر بين الفنون الجميلة، نعيم حسن عبدالباقي، المكتبة الثقافية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- شعر عبدالرحمن بن حسان، جمعه وحققه: مكي العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.

- شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٦٧م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: حسن تميم، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٥، ١٩٩٤م.
- الشوارد في اللغة للصغاني، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٣م.
- شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، د. ت.
- الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عطار، ط٢، ١٩٨٢م.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي، نعيم البدري، تموز للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ضرورة الشعر للسيرافي، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٥م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق: الطناحي والحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- عيون الأخبار لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي، تحقيق: محمود فجال، دار

البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ط١، ٢٠٠٠م.
- القياس في النحو، د. منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.
- كتاب الشعر للفارسي تحقيق: الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، حققه: لطفي عبدالبديع، ترجم النصوص الفارسية: عبدالنعيم حسين، راجعه: أمين الخولي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان دريش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ١٩٨٦م.
- كنز العمال للتقي الهندي، تحقيق: صفوت السقا وبكري الحياني، مؤسسة الرسالة، د. ت.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق: أمين عبدالوهاب ومحمد العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- اللمحة في شرح الملحة للصايغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤م.
- لمع الأدلة للأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق: محمد زغلول سلام ومحمد هدّارة، منشأة المعارف بالإسكندرية، دار بوسعيد للطباعة، د. ت.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د. ت.

- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تحقيق: برجشتراسر، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، شرح: محمد جاد المولى وغيره، دار الفكر، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد بركات، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٥م.
- مسألة في الاشتقاق، لابن مالك، تحقيق: محمد وجيه التكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٤، العدد (٣٨) ١٤١٠هـ.
- المسائل المشكلة (البغداديات) للفارسي، تحقيق: صلاح السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.
- المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، الدار المصرية للكتاب، د. ت.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، تحقيق: محمود خاطر، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، د. ت.

- المقاصد الشافية، تحقيق عدد من الأساتذة بجامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية (مركز إحياء التراث الإسلامي) جامعة أم القرى، ط١، ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- المقصور والممدود لابن مالك، صححه: أحمد بن الأمين الشنقيطي، طبع بمطبعة الجمالية بمصر، ط١، ١٣٢٩هـ.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق: علي الحكمي، ط١، ١٩٨٥م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، ط ٤، دار المعارف، د. ت.
- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق: محمد البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.
- نظم الفوائد لابن مالك، تحقيق د. سليمان العايد، مجلة جامعة أم القرى، السنة الأولى، العدد٢، ١٤٠٩هـ.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- النكت على الألفية والكافية الشافية والشذور للسيوطي، تحقيق: فاخر جبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- النكت في القرآن الكريم لابن فضال المجاشعي، تحقيق: إبراهيم الحاج علي،

مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٦م.
- هاشميات الكميت، بتفسير أبي رياش القيسي، تحقيق: داود سلوم ونوري القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- وقعة صفين ٣٠٨. لنصر بن مزاحم العقيلي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

ثالثاً: الدوريات:

- أجوبة عن مسائل سألها النووي لابن مالك، تحقيق: يوسف العيساوي، مجلة الحكمة، ع ٣٠.
- الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٤، ج٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية، رفيع السلمي، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد٧، رجب ١٤٣٦، أبريل ٢٠١٥م.